

قراءة في كتاب ميرون بنفينستي «حلم الصابرا الأبيض: سيرة الصحوة» الصادر عن دار النشر «كيتز»، ٢٠١٢

صفحة (٣) ة

الهدف الأهم لـ «قانون أساس: إسرائيل- دولة قومية للشعب اليهودي» هو إنكار الحقوق الجماعية لغير اليهود!

صفحة (٥) ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠١٣/٧/٩ م الموافق ٣٠ شعبان ١٤٣٤ هـ العدد ٣١١ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقديرات في إسرائيل: حركة «حماس» ستدفع ثمنًا سياسياً عقب سقوط نظام مرسي في مصر!

وزير سابق: حان الوقت لتمد إسرائيل يدها إلى قوى الحرية والتقدم في الشرق الأوسط

قال رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) الأسبق ووزير العلوم والتكنولوجيا، يعقوب بييري، إن حركة «حماس» قد تدفع ثمنًا سياسياً في أعقاب الثورة في مصر وعزل الرئيس محمد مرسي.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن بييري قوله في الكنيست، أمس الاثنين، إن «حماس قد تدفع ثمنًا جراء الانقلاب في مصر». وأضاف «لا يجوز لنا أن نتجاهل الصرية السياسية التي تلقتها حماس في أعقاب الأحداث في مصر. وقد تكون حماس الأولى التي ستدفع ثمنًا كبيرًا في الحلبة الدولية والحلبة الداخلية الفلسطينية، وثمة احتمال بأن ترفع المعارضة في غزة رأسها».

من جهة ثانية نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤولين أمنيين توقعهم بأن تقدم تنظيمات الجهاد العالمي الموجودة في سيناء على شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية، عند الحدود بين مصر وإسرائيل، كرد فعل على عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي وإسقاط حكم الإخوان المسلمين.

وفي هذا السياق كتب المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هارنيل، أمس، أن إسرائيل أيضا قد تشعر قريبا بجزء من النتائج الثانوية التي أحدثها الانقلاب العسكري في مصر، مشيرا إلى أن «سيناء مشتعلة منذ ثلاثة أيام، احتجاجا على عزل حكومة الإخوان المسلمين في القاهرة، بينما حماس، التي تحافظ على ضبط نفسها في هذه الأثناء، تنتظر على ما يبدو تطورات أخرى في مصر قبل أن تبلور رد فعلها، والذي في ظروف معينة قد يؤدي إلى ارتفاع معين في التوتر مع إسرائيل».

وأضاف هارنيل أنه على الرغم من موافقة إسرائيل على نشر الجيش المصري قوات في منطقة الحدود بين الدولتين، إلا أن «مصر نفسها آتت المدن والمحافظات داخل مصر موجودة في أفضلية أعلى بكثير من سيناء، وثمة شك في ما إذا كان بمقدور الهجوم المضاد العسكري لجم العنف الإسلامي لفترة طويلة، على الرغم من التحسن الذي طرأ في الشهور الأخيرة على أداء قوات الأمن المصرية في سيناء».

ورأى هارنيل أنه «في إطار النضال الإسلامي، فإن المسبب بالنظام الجديد الذي فرضه الجيش هو الهدف الرئيسي، وليس إسرائيل. لكن إذا ما قرر قادة التنظيمات في سيناء أن مهاجمة أهداف عند حدود إسرائيل تستخدم هدفهم، فإن هناك شكوكا كبيرة فيما إذا كان بإمكان الجيش المصري منعهم من القيام بذلك. وقد تفاخر رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، وبحث خلال اجتماع الحكومة (أول من أمس) باستكمال بناء



مصر: تظاهرات اقليمية.

الجدار عند الحدود مع مصر، الذي يضع مصاعب أمام دخول متسللين، سواء كانوا من طالبي اللجوء الأفارقة أو مغربيين من سيناء، لكن الإسلاميين بإمكانهم شن هجمات غير مبرورة بالضرورة بعبور الجدار».

«إسرائيل ترفض التعاون مع المعسكر الديمقراطي في العالم العربي»

وينظر الإسرائيليون بشكل عام إلى الأحداث في مصر، منذ انطلاق المظاهرات الكبرى في ٣٠ حزيران الفائت، وبشكل خاص بعد عزل مرسي، على أنها انقلاب عسكري.

لكن الوزير الإسرائيلي السابق إفرام سنيه، رأى أن الشعب المصري هو الذي عزل مرسي. وكتب في صحيفة «يديعوت أchronوت»، أمس، أن «هذه ليست مؤامرة إسرائيلية»، ولا مؤامرة حاكمتها أجهزة استخبارات أجنبية، وإنما الشعب المصري بجماهيره هو الذي أسقط حكم الإخوان المسلمين».

ورأى سنيه أن «الإسلام المتطرف السياسي، وممثلته الأساس المتمثل بحركة الإخوان المسلمين، ليس مبنيا لتسليم زمام حكم ديمقراطي، وهو لا يعرف المشاركة في الحكم ولا يريد المشاركة في الحكم، وإنما يريد حكما مطلقا، وتم الكشف عن الأساس الاستبدادي في أدائه السياسي عاجلا، مثلما حدث في مصر، أو أجلا مثلما حدث في تركيا. وغزة تحت حكم حماس هي مثال لذلك أيضا. والديمقراطية والإسلام السياسي المتطرف لا يمكنهما السير معا».

واعتبر سنيه أنه بعزل مرسي وإسقاط حكم

لحكومة إسرائيل، رغم أن قلائل سيقولون ذلك علنا، لا تؤيد مد يد المعسكر الديمقراطية والتقدم في العالم العربي، وتعتقد هذه الاستراتيجية أنه ينبغي أن 'تتدبر أمرنا' مع المتطرفين وعدم مد اليد للمعتدلين. والفكرة هي إنشاء توازن ردع ضد الجهات المتطرفة، يستند إلى تفوق إسرائيل العسكري، وأن تحقق بواسطته فترات قصيرة من الهدوء الأمني. هكذا هي الحال مقابل حزب الله وحماس، وليس صدفة أن إسرائيل امتنعت عن إسقاط حكم حماس في غزة، وحتى أنها بثت علنا موافقة على وجوده، وبواسطة صدقة شاليت عززت الحكومة حماس على حساب أبو مازن بشكل متعمد.

وخلص سنيه إلى أنه «يوجد ثمن لارتباط استراتيجي إقليمي مع أعداء الإسلام المتطرف، من القاهرة وحتى أبو ظبي. والثمن هو التوصل إلى حل للصراع مع الفلسطينيين من خلال تقاسم الأرض. وهذا الثمن لا توافق الحكومة على دفعه، ولذلك لن تتمكن إسرائيل من استخلاص القدرة الإيجابية الهائلة الكامنة في سقوط الإخوان المسلمين في مصر».

شعبة «أمان» توقع «هزة ثانية» في مصر

وقالت «يديعوت أchronوت»، يوم الجمعة الماضي، إنه بعد ساعات من تغيير الحكم في مصر وصل إلى القاهرة مبعوث إسرائيلي من أجل عقد لقاءات مع عدد من المسؤولين في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية المصرية. وأضافت الصحيفة أن «العلاقات الأمنية بين إسرائيل ومصر خلال ولاية مرسي كانت جيدة، والتقديريرات الآن هي أن هذه العلاقات ستصبح أفضل».

ولفتت الصحف الإسرائيلية إلى أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، اللواء أفيغ كوخافي، كان قد توقع خلال خطاب أمام مؤتمر هرتسليا السنوي في ١٤ آذار الماضي، حدوث «هزة ثانية» في مصر بسبب سياسة حكم الإخوان المسلمين.

وقال كوخافي حينذاك إن «حركة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط تسعى إلى إنشاء دولة دينية تكون الشريعة في أساسها، ومؤسسة الأهر في مصر حصلت على صلاحيات مؤخرا تقضي بمهاجمة قوانين البرلمان. إلى جانب ذلك هناك صحافيون في سجون مصر وتركيا، وهذا يعزز قوة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط. لكنه من الجهة الأخرى يستدعي مؤشرات لحدوث هزة ثانية. فال مواطن عاد ليكون محببا وهناك مؤشرات لذلك في مصر وتونس أيضا، إذ أنه لم يتحسن شعور المواطن هناك».

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون في بئر السبع والمتخصص في الشؤون المصرية

البروفسور يورام ميتال لـ «المنتهد»: المسؤولون في الولايات المتحدة وإسرائيل أخطأوا في تقدير قوة المجتمع المدني في مصر!

لست شريكا للتقديرات الإسرائيلية بأن مصر على شفا حرب أهلية

الثورة السير فيه. وأذكر أن الجيش والطنطاوي والإخوان اتفقوا على إجراء انتخابات لمجلس الشعب وبعدها إجراء انتخابات رئاسية، فقط بعد ذلك يتم وضع دستور. هكذا كانت خارطة الطريق التي وضعوها. ووافق الإخوان على ذلك لأنه كان واضحا أن الإخوان هم القوة السياسية الأكثر تنظيما، وأن لديهم القدرة التنظيمية والمالية لتحقيق إنجازات كبيرة. وقد طلب الشبان أن يتم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، وأن يشكل الجيش حكومة مدنية مؤقتة، في هذه الأثناء، وبعد الاتفاق على صلاحيات هذه الحكومة وصلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان، يتم إجراء انتخابات، والأمر المهم حينذاك أن هذه العملية صحيحة من حيث تنظيم الحياة السياسية، وأن من شأن هذه العملية أن تمنح وقتا للمجموعات الشبابية، التي بادرت إلى الدعوة، لتشكيل قوى حزبية وبلورة نفسها، هكذا ولد الخط الأول، والأمر المهم الثاني الذي حدث، هو أنه عندما تنافس مرشح الإخوان المسلمين مرسي ضد أحمد شفيق، الذي يعتبر من أتباع نظام مبارك، توجه مرسي إلى شباب الثورة وأطلق عيودا، بينما أنه ملتزم بغايات الثورة وأن حكمه سيمنحهم وسيمنح أحزابا أخرى مكانا في هذا

اليام الأخيرة ليس انقلابا عسكريا. وادعائي هو أن الجيش المصري قرر أن يتدخل في الأزمة، وقام بنشر 'خارطة طريق' هدفها محاولة إعادة غايات الثورة في كانون الثاني العام ٢٠١١ إلى مسار ما زال ممكنا. ما نراه هنا هو محاولة للتصحيح، وما رأيناه في ٣٠ حزيران هو حركة تصحيح. وهذه حركة تريد إعادة شيء ما يوجد حوله إجماع في مصر. وقد كان هناك إجماع حتى في ثورة ٢٥ يناير، وعندما انضم الإخوان المسلمون والسلفيون إلى شباب الثورة، ووافقوا على أهداف ومبادئ الثورة. والنقطة الثانية هي أننا كمؤرخين لا يمكننا أبدا أن نتحدث عن الخطابات والتصريحات فقط. وإنما نحن ملزمون بالنظر إلى ما حدث فعلا من خلال التاريخ، وإذا ما نظرنا إلى ما حدث خلال العامين ونصف العام تقريبا، منذ إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك، فسنرى أنه حدث أمران مهمان: الأول هو أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الجنرال حسين طنطاوي والمجلس العسكري الذي حكم بعد مبارك نشرا، بتأييد من الإخوان المسلمين، خارطة طريق، يعتقد الكثيرون، اليوم، أنها كانت خاطئة، وأنها كانت جزءا من المشكلة. وخارطة الطريق هذه كانت تتعارض مع المسار الذي أراد شباب

كتب بلال ظاهر:

تثير التطورات الحاصلة في مصر، والتي أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي، اهتماما بالغا في إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالانكسارات الأمنية للوضع في مصر وتأثير ذلك على إسرائيل والمنطقة الحدودية في شبه جزيرة سيناء، ويدعي الإسرائيليون أن إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر سيدفع لتنظيمات الجهاد العالمي، التي تتخذ من منطقة شمال غرب سيناء مقرا لها، إلى شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية، وأهداف مصرية أيضا.

ويحترف الإسرائيليون بأنهم فوجئوا من ثورة ٣٠ يونيو، فيما تحدثت تقارير صحافية عن تنسيق وتعاون أممي كبير بين إسرائيل ومصر خلال فترة حكم مرسي، بينما التزم المسؤولون الرسميون الصمت بأمر من رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو.

وقال رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون في بئر السبع والمتخصص في الشؤون المصرية، البروفسور يورام ميتال، لـ «المشهد الإسرائيلي»، بشأن رؤيته إزاء الثورة المصرية الثانية: «أولا، اعتقد أن ما يحدث في

كلمة في البداية

بحث جديد لمركز «مدار» عن المستوطنين: جوهر «العلاقة الجديدة» بين مناطق ٦٧ و«دولة ٤٨»!

بقلم: أنطوان شلحت

عرض المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» أول من أمس (الأحد) نتائج بحث جديد أعده بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان «رؤية المستوطنين لمكانتهم وتصورهم للتسياسة السياسية للصراع»، وأجره الرميل الدكتور مهتد مصطفى، من خلال مقاربة السياقات التاريخية والفكرية والدينية التي أثرت في مواقف المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيرا إلى أنه قرّر أن يولي أهمية لهذه السياقات كونها ما زالت تؤدي دورا مهما في بلورة تلك الرؤية حتى يومنا هذا، وبالتالي فلا بد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل هذا المجتمع الاستيطاني، وفي فهم الديناميكيات الداخلية فيه على تياراته الشتىة.

ومن أبرز ما خلص إليه البحث من استنتاجات أن الكولونيات الإسرائيلية، والمجتمع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ما زال يشكلان عائقا مركزيا أمام أي حل دائم يتيح إمكان إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وليس على المستوى العملي فقط. في الوقت عينه أشار إلى أن المجتمع المذكور بدأ يتبلور كمجتمع منسجم ومتلاحم مع المجتمع الإسرائيلي داخل «الخط الأخضر»، وينعكس ذلك أخيرا في هيمنة أفرادها على المواقع المتقدمة في الجيش الإسرائيلي، وعلى السياسة الإسرائيلية، من خلال حضورهم داخل الأحزاب المركزية، وخاصة الحزب الحاكم- الليكود، والأكاديميا والاقتصاد وغير ذلك من المجالات. ولفت إلى أن التحولات التي طرأت على هذا المجتمع منذ عقدين ساهمت من جهة أولى في تآكل المنظومة الدينية- المسيانية المسوّغة للاستيطان، إلا إنها من جهة أخرى ساهمت في تلاحم هذا المجتمع الاستيطاني مع المجتمع الإسرائيلي داخل «الخط الأخضر»، وربما استطاع بهذه التحولات أن يحقق ما عجز عن تحقيقه في العقدين اللذين أعقبا الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، حين سيطرت التوجهات الدينية- المسيانية عليه. وعلى الرغم من أن هذا المجتمع كان يحظى بتأييد شعبي وحكومي لمشروعه الاستيطاني، إلا أنه ظل ميمرا ومنفصلا عن المجتمع الإسرائيلي، رغم أن أبناءه كانوا متحدرين من الطبقة الوسطى والبرجوازية المدنية الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالتحولات التي مرت على هذا المجتمع، أشار البحث إلى أنه على الصعيد الديمغرافي بات متنوعا من النواحي الدينية والطبقية والسياسية، رغم أنه في الناحية الأخيرة ثمة حد أدنى من الإجماع داخله. كما مرت عليه تحولات سوسيوولوجية تتعلق أساسا بتبدل الأجيال، فقد حمل كل جيل رؤية سياسية مغايرة بشأن مستقبل هذا المجتمع، وطريقة تحقيق هذا المستقبل. وفي العقود الأولى من احتلال ١٩٦٧ كانت فكرة الخلاص والحلق الديني هي المسيطرة على المستوطنين الذين جاؤوا بالأساس من الصهيونية الدينية، وكانوا هم بذاتهم جيلا متمردا على الجيل القديم التقليدي في الصهيونية الدينية الذين تمثل في سياسيي حزب «المفدال» في ذلك الوقت، أما جيل اليوم، فإنه يطالب بالحفاظ على «أرض إسرائيل» لكن بطريقته الخاصة، ومن دون مبررات مسيانية كما فعل الجيل القديم، وبتنا نسجم حديثا عن الحق التاريخي أكثر مما عن الحق الديني والخاص، وعن تطوير أدوات عمل سياسية ذات طابع دبلوماسي وإعلامي أكثر مما عن اللجوء إلى وسائل ذات طابع جماهيري احتجاجي وعنيف.

وشدد البحث على أن ذلك لا يعني أن المجتمع الاستيطاني انقطع عن المنظومة المسيانية- الدينية لحركة «غوش إيمونيم»، وأن العنف لم يعد دينه وبيدته، فهناك مجموعات كثيرة في صفوفه لا تزال تتخذ من العنف طريقة للحفاظ على المستوطنات و«أرض إسرائيل»، وقد ظهرت بوادر ذلك في المعارضة العنيفة لتفكيك مستوطنة عمونا، وفي ظهور حركات «تدفيح أو جباية الثمن» وفي سلوكيات شبان التلال، لكن يبقى التيار القيادي المركزي للمستوطنين على تنوعه الكبير يتخذ مواقف جديدة في التعامل مع الواقع السياسي. ولا بد من الإشارة إلى أن جزءا من غياب العنف في خطاب التيار الرسمي المركزي لدى المستوطنين نابع من التداخل الكبير الذي يجمع بينهم وبين اليمين الإسرائيلي الليبرالي المحافظ، وسهولة إيصال صوت المستوطنين إلى رأس الهرم السياسي في إسرائيل والتأثير عليه، مما يحول العنف إلى وسيلة تضر هذا التمازج، الذي يتم على المستويين التحتي والفوقي، فعلى المستوى التحتي، أضحت المجتمع الاستيطاني في الضفة الغربية جزءا من المجتمع الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، وعلى المستوى الفوقي غدت قيادة هذا المجتمع صاحبة تأثير سياسي أكثر من السابق، بما في ذلك خلال فترة «غوش إيمونيم» وحكومة ييفن- شارون الأولى.

ونوه البحث إلى أن فكرة «أرض إسرائيل» بقيت فكرة مركزية في صفوف المجتمع الاستيطاني، إلا إنه ظهرت خلافتا بشأن مدى الاستعداد للإبقاء على السيادة اليهودية الشاملة والكاملة على هذه الأرض، فحركة «غوش إيمونيم» لم تقبل المساومة أو حتى مجرد التفكير ببديل من بسط السيادة اليهودية الكاملة على كل «أرض إسرائيل» بلا استثناء، أما حزب «البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، فإنه مستعد للتخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل»، لتكون تحت سيادة فلسطينية ما، ورغم أنه يتحدث عن سيادة فلسطينية مشوهة وجزئية، فإن ذلك لم يكن محل مساومة لدى الجيل الأول من قيادات المجتمع الاستيطاني. وفي انتخابات الكنيست الأخيرة تكتلت حول هذه الفكرة أغلبية أحزاب الصهيونية الدينية في إطار حزب «البيت اليهودي».

أخيرا (وليس أخرا) يشير البحث إلى أن التلاحم الذي يحاول المجتمع الاستيطاني إيجاده مع المجتمع الإسرائيلي داخل «الخط الأخضر»، ومع السياسة الإسرائيلية العامة، ناجم عن التجربة التاريخية، فهو على الرغم من خطابه المسياني- الديني، وتبريراته الأيديولوجية، ما زال «مجتمعا ضعيفا» لا يستطيع أن يعيش من دون حبل السرة الذي يربطه مع المجتمع والدولة داخل «الخط الأخضر». ولقد فهم هذا المجتمع أنه لا يستطيع الاستمرار في الحياة من دون مجتمع المستوطنين داخل الدولة القائمة منذ العام ١٩٤٨، وهذا ما يفسر محاولته أن يفرض دولة العام ١٩٤٨ ومجتمعها وأن يسيطر عليها، وأن يؤثر في قراراتها السياسية، ويشكل دليلا على أنه لم يعد يستطيع البقاء من خلال احتلال وغزو الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني فقط. بل عليه في المقابل أن يفرض المجتمع والدولة اليهوديين داخل «الخط الأخضر» كي يضمن بقاءه ووجوده وتطوره.

يكشف بحث الرميل مصطفى، من ضمن أشياء كثيرة مهمة، عن جوهر «العلاقة الجديدة»، الناشئة في الأونة الأخيرة بين «دولة ١٩٤٨» والمناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، والتي سبق أن وصفها البروفسور أوزن يفتاخيل، استنادا للجغرافيا السياسية في جامعة «بن- غوريون» في بئر السبع، بأنها تشف عن الاتجاه الجارف نحو أسماها «الضم العكاس»، أي ضم تلك الدولة من ناحية مبادئ الحياة وأنماطها إلى ما هو سائد لدى المجتمع الاستيطاني في ١٩٦٧. وعلينا أن نعيد إلى الأذهان أيضا ما سبق أن توقعناه عنده مرارا، بشأن امتلاك حزب «البيت اليهودي» رؤية إستراتيجية لعموم إسرائيل، وامتلاك رئيسه بينيت طموحا لأن يكون «زعما قويا»، وليس زعيما للمستوطنين وحدهم، وقد كرره مؤخرا في سياق مقابلة صحافية مطولة أولى بها في مناسبة انقضاء أول مئة يوم على تأليف حكومة بنيامين نتانياهو التي أصبح شريكا رئيسا فيها.

كما يتعين أن نسجل أن فكرة إقامة تحالف بين المجتمع الاستيطاني في مناطق ١٩٦٧ و«دولة ٤٨» عُرضت قبل أكثر من ثلاثين عامًا على الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز من جانب أحد منظري ذلك المجتمع، وذلك على أساس معادلة يقر الطرفان بموجها أن «المستوطنين ليسوا أكثر صهيونية من سكان الدولة، وأن هؤلاء الأخيرين ليسوا أكثر عقلانية من المستوطنين، بيد أن عوز رفض في حينه أن يوافق على ما يبدو أن رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد- ممثل «دولة ٤٨ الجديدة» وافق عليه الآن لدى تشكيل «الحلف الدنس» بينه وبين بينيت، والذي من شأنه أن يحيل أيضا إلى التحولات التي مرت على تلك الدولة في كل ما يتعلق بالموقف العام إزاء المستوطنين في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧.

(التتمة من)

في ظل الحروب غير المتناظرة وثورات «الربيع العربي»

سلاح الجو الإسرائيلي مُطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يكون قوة متعددة الأهداف!

الفهم بأن أي معركة عسكرية مقبلة ستكون مصحوبة بضرب مدن إسرائيلية بات يؤثر على المحافل القيادية المسؤولة فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن الحرب والأمد الزمني الذي تحتاجه



التفجيرات العربية في صلب الاهدتام الاسرائيلي.

من هنا فإن سلاح الجو مطالب بتطوير قدرات متعددة الأبعاد والجوانب، تتيج له، من جهة، ضرب أهداف استراتيجية لدول ومنظمات، ومن جهة أخرى، توجيه ضربات بصورة مركزة وموضعية لأهداف موجودة داخل مناطق سكنية مكتظة من دون التسبب بأضرار وخسائر عرضية في صفوف السكان المدنيين غير الضالعين. إن ردع العدو يتحقق بصورة رئيسة عن طريق التهديد بضرب مكنتساته ومقدراته، لكنه يتحقق أيضا بواسطة القدرة على ضربه في كل مكان يعمل فيه.

غير أن القدرة الهجومية وحدها لا تكفي، لذلك فقد أضحي الجانب الدفاعي في السنوات الأخيرة، ولا سيما الدفاع على مواجهة صواريخ أرض- أرض، جزءا لا يتجزأ من القدرة على إنهاء معركة عسكرية مع تحقيق إنجازات. إن الصعوبة المتزايدة في إدارة معارك قصيرة، ورغبة أعداء إسرائيل في إطالة أمد هذه المعارك، يستوجبان العمل على تقوية وتعزيز الناحية الدفاعية أكثر، جنبا إلى جنب مع التجهعات على العدوات الهجومية الواسعة. إن حماية التجمعات السكانية والمواطنين في إسرائيل هي مسألة حيوية من أجل تقليص إنجازات الخصم على الصعيدين المادي والمعنوي.

من هنا فإن مسألة كيف يمكن للقوة الجوية خدمة أهداف المعركة، يجب أن تكون، في مختلف جوانبها وأبعادها، موضع بحث وتفحص دائمين. فسلاح الجو الإسرائيلي مطالب بتوفير إجابات وحلول لتشكيلة واسعة جدا من التهديدات، خاصة وأن الواقع يثبت بأن القوة النارية الكثيفة لا تعدو كونها راد جزئيا فقط على التحديات القائمة في ساحة المعركة، وأن هناك حاجة في حالات كثيرة لتحويل قسم كبير من طاقات القوة النارية إلى ناحية قدرات الدفاع وجمع المعلومات الاستخباراتية.

إن عمليات بناء القوة التي استقرت في الماضي سنوات طويلة، يجب أن تكون سريعة أكثر حتى تتلام مع وتيرة التغيير في ساحة المعركة. فهذه الساحة أضحت ديناميكية ومتغيرة جدا، مما يتطلب من القوة الجوية الإسرائيلية- أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي- أن تكون قوة متعددة الأهداف، تتسم بالمرونة والقدرة على التأقلم السريع مع الأوضاع المختلفة.

[ترجمة: سعيد عياش]

النار، طالما استمرت الحرب. ومن هنا فإن أمد الحرب يخضع إذن، في معظم الحالات، لسيطرة الطرف الذي يسعى إلى حرب طويلة، مع ذلك لا يمكن القول بشكل جازم إن الحرب التي تستمر لفترة طويلة تخدم أعداء إسرائيل، كما لا يمكن الجزم على نحو معاكس، أي أن حربا أو عملية عسكرية قصيرة تؤدي إلى إنجاز إسرائيلي مهم. وعلى سبيل المثال فقد كانت حرب لبنان الثانية، في العام ٢٠٠٦، حربا طويلة (استمرت ٣٤ يوما)، اعتبرت في البداية فشلا ذريعا وشاملا لإسرائيل، وإنجازا لافتا لـ «حزب الله». أما الآن، وبعد مرور قرابة سبع سنوات على انتهائها، نجد أن التقدير (الإسرائيلي) لنتائج تلك الحرب أخذ يتغير أكثر فأكثر، وهو ما يتجلى في الهدوء التام الذي يسود على حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان، منذ انتهاء الحرب، من دون أي عمل أو استفزاز يعكس صفوه من جانب «حزب الله»، ومما لا شك فيه أن ما يردع «حزب الله» ويمنعه من استئناف اعتداءاته على امتداد الحدود هو العمل الذي قام به سلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب لبنان الثانية، والذي أطلق عليه عالميا «نظرية الضاحية». وكانت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي قد شنت، في أثناء الحرب، غارات مكثفة على حي الضاحية الجنوبية في مدينة بيروت، الذي تركز فيه المقار القيادية لمنظمة «حزب الله» والمساكن التي يقيم فيها زعماء المنظمة، والحقت دمارا هائلا بالمباني والمنشآت والبنى التحتية العامة، ونظرا لأن «حزب الله» اعتبر نفسه في المقام الأول حزب سلطة لبنانيا، فقد توصل قاداته إلى الاستنتاج بأن ثمن التحرش بإسرائيل غير محتمل.

ما زال من المبكر الجزم فيما إذا كانت عملية «عمود السحاب» التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الثاني من العام الماضي، قد حققت تأثيرا مشابها على حركة «حماس» في غزة. لغاية الآن يسود هدوء تام على حدود القطاع. إذ لم تقع أية حوادث تذكر منذ انتهاء العملية. ربما كانت الضربات الجوية الإسرائيلية التي استمرت ثمانية أيام لمكنتسات ومعازل «حماس» في قطاع غزة، قد أدت بقادة الحركة للتوصل إلى نفس الاستنتاج الذي توصل إليه قادة «حزب الله» بعد دك الضاحية الجنوبية في بيروت. إن السؤال الأساس هنا هو: إلى متى سيستمر الهدوء على حدود إسرائيل الجنوبية؟! ففي أعقاب عملية «الرصاص المصبوب» (كانون الأول ٢٠٠٨- كانون الثاني ٢٠٠٩) على سبيل المثال، والتي اعتبرت إنجازا مهما لإسرائيل، ساد هدوء قصير فقط، حيث استؤنفت بعد أسابيع قليلة، المناوشات الحدودية وعمليات إطلاق الصواريخ والذخائف على بلدات جنوبي إسرائيل، بعبارة أخرى: على الرغم من الضربة القاسية التي تلقتها حركة «حماس»، في عملية «الرصاص المصبوب»، فإن هذه العملية لم تخلق ردعا على إسرائيليا ناجعا. ومن هنا

الاستنتاج بأنه لا توجد صيغة واضحة لردع العدو، وأنه حتى لو جرت عملية عسكرية ناجحة تلحق ضررا هائلا بـ «حماس»، فإن مثل هذه العملية لا تؤدي دائما إلى تغيير جوهري في أنماط عمل وتفكير الحركة.

ويتضح من مجرى الأمور حتى الآن بأن المنظمات المسلحة المعادية تعلمت كيف تعمل في واقع من التفوق الإسرائيلي الساحق في الجو، مع ذلك فإنه يمكن ردع هذه المنظمات في اللحظة التي تتحول فيها إلى أطر دولانية أو شبه دولانية. إذ يصعب لديها ما يمكن أن تفسره من مكنتسات، في مواجهة عسكرية.

غير أن العدو تبنى في العقود الأخيرة أساليب عمل تجعل من الصعب على سلاح الجو الإسرائيلي تجسيد تفوقه التكنولوجي، والمقصود هنا بشكل رئيس هو نشاط العدو انطلاقا من تجمعات سكانية مكثفة. وقد نشأ نتيجة لذلك وضع تؤدي فيه غارات سلاح الجو إلى ردع العدو، لكنها في الوقت ذاته تخدم أهدافه أيضا. والسبب هو أن العمل داخل بيئة ماهولة بكثافة يؤدي دائما إلى إسقوط ضحايا في صفوف المدنيين (غير الضالعين)، ويستغل العدو ذلك من أجل فضح إسرائيل والإساءة إليها في العالم، لذلك يضطر سلاح الجو الإسرائيلي في بعض الأحيان إلى كبح قوته من أجل المحافظة على شرعية استمرار الجيش الإسرائيلي في الدفاع عن دولة إسرائيل.

أيضا عن طريق تقليص إنجازاته - ولا سيما تقليص الضرر المتوقع جراء الصواريخ التي يطلقها على إسرائيل - بدأ الدفاع السلبى يحتل مكانا مركزيا أكثر فأكثر في نظرية الأمن الإسرائيلية. وفي هذا السياق فإن إدراك حقيقة أن مفهوم النصر يتضمن مكونا دفاعيا ملموسا، يفرض على إسرائيل استثمار موارد كبيرة، في تطوير منظومات دفاعية مضادة للصواريخ، والتزود بمثل هذه المنظومات. بعبارة أخرى، فإن سلاح الجو الإسرائيلي مطالب بتحويل موارد وميزانيات ينفقها على تطوير قدرات هجومية، من أجل تمويل بناء قدرات دفاعية أيضا. وإذا كانت نظرية الأمن الإسرائيلية قد قامت حتى الآن على ثلاث ركائز - الردع والإنذار المبكر والحسم - فقد أضيفت لها أخيرا ركيزة رابعة، وهي الدفاع. ومع ذلك فإن الهجوم والتلويح به، ما زال يشكلان مكونا مركزيا في قدرة الردع الإسرائيلية، وخاصة ضد أعداء دولانيين أو شبه دولانيين.

المحافظة على الفعالية في المعركة

تولد الحرب غير المتناظرة بقوة منخفضة صعوبة إضافية للقوة الجوية وذلك بسبب العدد المحدود للأهداف الجديرة. ويحقق سلاح الجو الإسرائيلي عادة الإنجازات الملموسة في الأيام الأولى للحرب، وأحيانا منذ الساعات الأولى، وهذا ما حصل في حرب لبنان الثانية، وكذلك في عمليتي «الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب»، في قطاع غزة. وبعد وقت قصير بقي سلاح الجو من دون أهداف ذات قيمة.

من هنا الاستنتاج بأنه كلما استمرت الحرب فترة أطول، كلما تضاءلت قدرة سلاح الجو على إلحاق أضرار جسيمة بالعدو. ويحدث ذلك ليس فقط بحكم تناقص عدد الأهداف أكثر فأكثر، وإنما أيضا لأن العدو يحسن طوال الوقت تكيفه مع الأنماط القتالية للجيش الإسرائيلي. لذلك فإن أحد التحديات المركزية التي تواجه القوة الجوية في الحرب غير المتناظرة، يتمثل في الاحتفاظ بفاعليته لفترة طويلة.

ثمة صعوبة أخرى وهي وجوب الامتناع عن المس بالمدنيين غير الضالعين. وكلما استمرت الحرب وقتا أطول، كلما ازدادت احتمالية حدوث خلل ما يوقع ضحايا في صفوف غير الضالعين، وبالتالي فإن أي مس خطير بهؤلاء يمكن له أن يراجح الكفة ضد إسرائيل وأن يضرب بإنجازات الحرب.

من هنا الاستنتاج بأن عنصر الزمن يعمل، في معظم الحروب غير المتناظرة، في غير صالح القوة الجوية الإسرائيلية، حيث تقل فاعليتها في ساحة المعركة، ويزداد جدا احتمال تسببها بسقوط قتلى ومصابين في صفوف غير الضالعين، مما سيضر بإنجازات التنفيذية التي حققتها حتئذ.

تصادم بين الثقافات

تخلق الفجوات الثقافية بين إسرائيل وأعدائها صعوبات أمام كل طرف في فهم الطرف الآخر، تعبر عن نفسها أيضا في التوجهات والمواقف حيال الحرب. وفقا للتوجه الغربي، ينبغي تحقيق إنجازات سريعة في الحرب بواسطة قدرات عسكرية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. في المقابل، فإن الفكرة المألثة في أساس توجه أعداء إسرائيل، تقوم على خوض حرب طويلة الأمد واستنزاف العدو، حتى ولو بثمان التضحية بحياة المدنيين في الجانبين.

وتتبع الفوارق في التوجهات فيما يتعلق بإدارة الحرب، من ضمن أشياء أخرى، من المفاهيم المتناقضة في الثقافتين تجاه الزمن والخسائر، فالمفهوم الغربي الديمقراطي يقتضي التطلع نحو تحقيق انتصار سريع بأقل الخسائر الممكنة في الأرواح والموارد المادية، في حين يشكل عاملا للخيائس والخسائر في المفهوم الإسلامي اعتبارين ثانويين، فالمهم هو إحراز الانتصار، حتى ولو بعد سنوات طوال. ويطمح كل طرف في أن تجري الحرب وفقا لفهمه ورؤيته، وعلى سبيل المثال تسعى إسرائيل، حال نشوب حرب، إلى تقصير أمدها قدر الإمكان، في حين يتطلع أعداء إسرائيل بصفة عامة، إلى إطالة أمد هذه الحرب ما أمكن. وعموما فإن إطالة أمد القتال أسهل من إنهائه بسرعة، والسبب هو أنه طالما كان أحد الطرفين يواصل إطلاق

هنا الجزء الثاني والأخير من المقالة المطولة التي كتبها ضابط كبير- المقدم «شاي»- في سلاح الجو الإسرائيلي، يترأس مديرية شعبة «جلاكسيا» المعلوماتية الداخلية الخاصة بسلاح الجو (نشترنا الجزء الأول منها في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»).

وتتناول هذه المقالة، التي ظهرت في العدد الأخير (رقم ٤٤٧- أيار ٢٠١٣)، من المجلة الفصلية «معاخوت» التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، التحديات الجديدة التي تواجهها قوة إسرائيل الجوية في ضوء ما حصل في الأعوام الأخيرة من متغيرات وتطورات في ميدان «الحرب الجديدة» والبيئة الإقليمية والدولية، ومن ضمنها المتغيرات الناجمة عن الهزرة السياسية (ثورات «الربيع العربي») التي تحتاج منطقة الشرق الأوسط، وما يترتب على كل ذلك من متطلبات تغيير وتحديث في مبنى واستراتيجيا وأساليب عمل القوة الجوية الإسرائيلية، وفقا لرؤية كاتب المقال.

التوازن المطلوب بين الهجوم والدفاع

يطرح تهديد الصواريخ في العقدين الأخيرين معضلات وتحديات جسيمة أمام إسرائيل. إحدى هذه المعضلات هي حجم الموارد التي يتعين على إسرائيل استمارها في الوسائل الدفاعية. فالفهم بأن أية معركة عسكرية ستكون مصحوبة بضرب مدن إسرائيلية، بات يؤثر على المحافل القيادية المسؤولة فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن الحرب والأمد الزمني الذي تحتاجه.

إن وجود وسائل دفاعية - ولا سيما صواريخ مضادة للصواريخ- وكذلك دفاع سلبي كالملاجئ والغرف الآمنة - يخفف الضغط على القادة ويمنحهم حيز مناورة واسعا أكثر عند اتخاذ قرار بشأن الحرب أو عدم وقتها بعد فترة قصيرة. ومع ذلك فإن الوسائل الدفاعية أيضا لا تضمن «إغلاقا تاما للسماة»، كما تبين في عملية «عمود السحاب»، ولذلك فقد نشأ ما يشبه الستاتيكو (الوضع القائم) في الربيع، والذي لا تسارع فيه إسرائيل إلى شن هجوم كاسح ضد المنظمات «الارهابية» إزاء كل استفزاز، في حين تحرص هذه المنظمات بصورة عامة على عدم شد الحبل أكثر من اللازم، خوفا من رد مؤلم من جانب إسرائيل.

هناك جدل مستمر منذ عدة أعوام بشأن دور الدفاع الجوي في النظرية الأمنية للجيش الإسرائيلي. وقد كان التوجه الذي سيطر معظم الوقت هو أن «خير وسيلة للدفاع هي الهجوم»- وأنه ينبغي، عوضا عن هدر الموارد على الوسائل الدفاعية، تعزيز قدرة الدفاع الهجومية، وأن هذه قادرة على ردع العدو. كما يمكن للدفاع الهجومية، في حال فشل الردع، إنزال ضربات مؤلمة بالعدو، مما يتيح ترميم قدرة الردع لفترة طويلة. والمساندون لهذا التوجه وطودوه على الإدعاء القائل إن العدو عقلاني بطبيعته، ولذلك فإنه يستميل إلى الامتناع عن تعريض مكنتساته وقدراته للخطر. لكن في العقدين الأخيرين، تخلى انصار التوجه القائل بأن أي استثمار في الوسائل الدفاعية هو هدر تام للموارد، وذلك بعدما اتضح أن أعداء إسرائيل لا يرتدعون دائما من قوتها، وانهم يقومون بإطلاق صواريخ عليها سواء في أوقات القتال أو في فترات الهدئة. ويسعى هؤلاء الأعداء، حال نشوب مواجهة عسكرية، إلى المحافظة على وتيرة ثابتة في إطلاق صواريخهم، من أجل إضعاف وتهييش إنجازات إسرائيل في الساحتين الداخلية والدولية، وإضعاف صورتها الرادعة في العالم العربي. وهكذا فقد ولدت قدرة الأعداء المتزايدة على المس بإسرائيل وبمواطنيها ومكنتساتها، خشية كبيرة لدى صانعي القرارات الإسرائيليين، لدرجة أنهم ترددوا في غير مرة، في الرد على استفزازات، تخوفا من قيام العدو بإطلاق وإيل من الصواريخ على المدن الإسرائيلية. ومن هنا جاء الاستنتاج الحتمي بأنه في الحرب الحديثة على الراي العام، لم يعد الهجوم كافيا إن لم تصاحبه أيضا قدرة دفاعية ملموسة.

بعد أن اتضح أن النجاح في المعركة العسكرية لا يتحقق فقط بواسطة ضرب العدو وإيقاع خسائر في صفوفه، وإنما

تتمتع المشهور على الصفحة الأولى

(*) «المشهد الإسرائيلي»: المثير في الأمر هو أن العالم، وبضمنه إسرائيل أيضا، لم يتوقع الثورة الحالية؟
ميتال: «هذا صحيح. لقد حدث هنا أمر مذهل. فقد بدأت أحزاب المعارضة تنتقد الرئيس وسياسته منذ شهر تشرين الثاني الماضي، وشكلوا حينها «جبهة الإنقاذ الوطني». لكنهم لم ينجحوا في حشد معارضة شعبية واسعة، وكانوا يعبرون عن انتقاداتهم من خلال مؤتمرات صحافية. ومن دون التقليل من أهمية انتقاداتهم، إلا أن هذه الانتقادات ليست هي التي أسقطت حكم مرسي. الذي نجح مرة أخرى في تحقيق المفاجأة هم مجموعة «تمرد». وقد تمكنت مجموعة شبان «تمرد» من مفاجأة إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما، لأنه إذا نظرنا إلى التطورات الحاصلة منذ نهاية العام ٢٠١٠ في تونس، فإن العملية الأهم هي العملية الاجتماعية - السياسية. وعندما ننظر إلى هذه العملية ينبغي أن ننظر أولا إلى المجموعات المتعددة، وليس إلى الحكم فقط، وبالطبع ليس إلى الأحزاب فقط، لأن هذه المجموعات الشبانية هي التي أسقطت مبارك في حينه، ولذا فإنها فاجأت أولئك الذين لم يلتفتوا إلى أهمية القوى الحقيقية للمجتمع المدني، وتم التعبير عنها في هذه الحالة بواسطة حملة مجموعة «تمرد».

(*) كيف تصف العلاقات بين إسرائيل ومصر خلال فترة حكم مرسي والإخوان المسلمين؟

ميتال: «على المستوى السياسي كان هناك جمود من الناحية الرسمية، أي أن الجمود كان سيد الموقف في العلاقات بين مرسي ورئيس حكومة إسرائيل بنجامين نتنياهو. وعلى مستوى الخطاب السياسي للجانب المصري، كانت هناك محاولة لتجاهل إسرائيل بقدر الإمكان. وذلك حتى الأزمة الكبيرة بين إسرائيل وحركة حماس في غزة (عملية «عمود السحاب» العسكرية) حيث لم يكن لديهم مفر وكانوا ملزمين بالإعلان عن رد فعل مصري. وهناك جانب مهم يجب ذكره وهو التعاون بين مصر وحماس، وعلى المستوى الأمني لم يحدث تغيير كبير مقارنة في فترة مبارك، وعندما أصبح مرسي رئيسا فإن الاتصالات في المستويات الأمنية والاستخباراتية بين مصر وإسرائيل عادت إلى مسارها الطبيعي. وكان هناك موضوعان مهمان في العلاقات بين

مصر وإسرائيل، الأول هو المواجهة بين إسرائيل وحماس، والموضوع الثاني هو الأمن في سيناء. ومثلت الحدود في سيناء، بين إسرائيل ومصر وقطاع غزة، يشهد نشاطا متصاعدا في السنوات الأخيرة من جانب مجموعات متطرفة وبعضها يتماثل مع فكر تنظيم القاعدة، وهذه المجموعات تخوض صراعا ضد القوات المصرية، وأحيانا ضد أهداف إسرائيلية. وعلى هذه الخلفية فإن أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية والمصرية تتعاون مع بعضها، وهذا ما حدث خلال فترة الرئيس مرسي».

(*) قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، تخوفت إسرائيل من صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر. وقد تمحور هذا التخوف حول إمكانية إلغاء الإخوان لمعاهدة السلام بين الدولتين. هل هذه التخوفات الإسرائيلية ستزول أو تخف في حال صعود نظام علماني في مصر بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة؟
ميتال: «في كثير من الأحيان تكون للتخوفات الإسرائيلية علاقة ضعيفة مع قراءة الواقع. هذا يعني أنه عندما نتحدث عن تخوفات، فإنها لا تكون دائما تعبيرا عن شيء ما يحدث بالفعل. وقد صرح الكثيرون في إسرائيل، بعد سقوط مبارك ومعادى مرسي، بوجود مخاوف مؤكدة على معاهدة السلام مع مصر. وكان موقفي حينذاك، وقلته لـ «المشهد الإسرائيلي» قبل سنتين، أنه عندما يكون تأثير الجماهير واسعاً فإن الانتقادات ضد إسرائيل تكون مكثفة جدا، وقد يؤدي ذلك إلى تقليص العلاقات بين الدولتين، لكن النتيجة هي أنه لا مصر ولا إسرائيل ستلغيان المعاهدة دعا، واعتقد أن هذا لن يحدث، حتى لو انتخب حددين صباحي رئيسا. وذلك رغم أن لديه انتقادات كثيرة تجاه إسرائيل، وقد يطرح مقترحات ليست مقبولة أبدا على إسرائيل، مثل إعادة فتح بنود معينة في اتفاقية كامب ديفيد. لكنني لا اعتقد أن معاهدة السلام ستسhtar في المستقبل القريب».

(*) خلال الانتخابات الرئاسية المصرية الماضية تناقص مرسي ضد شفيق، وهو أحد فلول نظام مبارك. هل تزايدت وتبلورت قوة المجموعات التي قامت بثورة ٢٥ يناير، منذ صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم؟ هل أصبحوا منظمين بشكل يمكنهم من تحقيق مكاسب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة؟
ميتال: «اعتقد أن الإجابة هي نعم، ونحن موجودون في سياق مختلف تماما.

البروفسور يورام ميتال لـ «المنتزه»: المسؤولون في الولايات المتحدة وإسرائيل أخطأوا في تقدير قوة المجتمع المدني في مصر!

وبالمناسبة يدور حاليا نقاش كبير حول ما إذا كان ينبغي الإسراع في إجراء انتخابات. وهناك من يقول إن أحد الدروس من الانتخابات السابقة هو أنه يجب التفائق على دستور أولا، ثم العمل على بسط الأمن وتحسين الاقتصاد، وبعد ذلك التوجه إلى انتخابات. وفي تقديري أنه ينبغي الانتباه إلى كيفية اندماج الرئيس المؤقت الحالي، عدلي منصور، في العمليات السياسية الحاصلة في مصر، ومنصور ليس تنتميا إلى حزب سياسي، كما أنه يشرك القوى السياسية في مصر بشكل كبير، خلال الأيام القليلة التي مضت منذ تعيينه. فقد التقى حتى الآن مع الكثير من الشخصيات العامة، ويتشاور مع الكثير من الخبراء القانونيين، وهو بنفسه رئيس المحكمة العليا الدستورية. وهو يحاول اقتراح إعلان دستوري، ووضع مضمون عملي لخارطة الطريق التي وضعها الجيش. وهو أيضا لا يظهر في الميادين ويحاول إثارة حماس الجماهير. وإنما يحاول الدفع في اتجاه استقرار الوضع، واعتقد أن أوساطا كثيرة في المجتمع المصري تصبو إلى إنجاز شيء مشابه لما فأجول منصور تحقيقه. أنا لا أعرف ما الذي سيحدث بعد عدة شهور، لكن لن أفاجا إذا ما طلبت جماهير واسعة بأن يبقى منصور رئيسا وليس مؤقتا، والسبب هو أن المجتمع المصري يواجه الآن خطرا أكبر من الوضع الاقتصادي أو وضع مشابها للعام الأخير، والخطر الأكبر الذي تواجهه مصر الآن هو الاستقطاب داخل المجتمع المصري وهو استقطاب غير مسبق تاريخيا. وقد يكون الزعيم القادم، الذي يحدث عنه المصيريون، أصبح موجودا، على شكل منصور أو شخصية أخرى مشابهة له، ويعد يده نحو المعسكر الإسلامي. واعتقد أنه مع مرور الوقت ستطالب مجموعات في المعسكر الإسلامي الانضمام إلى حكم كهذا، وهذا لن يحدث مرة واحدة وإنما احتمال نجاح ذلك أكبر من استمرار التطور. ومن هذه الناحية فإنني لست شريكا للتفجيرات والعناوين التي صدرت في إسرائيل بأنه ستشخب في مصر حرب أهلية».

(*) في إسرائيل يتحدثون عن أن حالة فوضى ستسود في مصر لمدة خمس سنوات أو حتى عشر سنوات. وهذه تقديرات لشعبة الاستخبارات العسكرية، ما رأيك؟

ميتال: «في تقديري أن الوضع متعلق كثيرا بخارطة الطريق في المرحلة

^[1] «المشهد الإسرائيلي»: المثير في الأمر هو أن العالم، وبضمنه إسرائيل أيضا، لم يتوقع الثورة الحالية؟

^[2] ميتال: «هذا صحيح. لقد حدث هنا أمر مذهل. فقد بدأت أحزاب المعارضة

^[3] تنتقد الرئيس وسياسته منذ شهر تشرين الثاني الماضي، وشكلوا حينها

^[4] «جبهة الإنقاذ الوطني». لكنهم لم ينجحوا في حشد معارضة شعبية واسعة،

^[5] وكانوا يعبرون عن انتقاداتهم من خلال مؤتمرات صحافية. ومن دون التقليل

عن الأصلانية التي يحاول المستعمر استملاكها وعن الأشباح وظلال الخرائب

قراءة في كتاب ميرون بنفينستي «حلم الصابرا الأبيض: سيرة الصحوة» الصادر عن دار النشر «كيتز»، ٢٠١٢

بقلم: د. هنيدة غانم

ينتمي كتاب «حلم الصابرا الأبيض: سيرة الصحوة» لميرون بنفينستي إلى أدب السيرة الذاتية السياسي، والذي أصبح يلقي رواجاً في صفوف مثقفين وكتاب كثير في إسرائيل، وإن تمايزت أشكاله وأنماطه.

في هذا السياق يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر كتاب أبراهام بورغ «لننتصر على هتلر» (٢٠١٠) الذي كان بمثابة إعادة محاسبة للمشروع الصهيوني، وكتاب يورام كاننيوك (١٩١٣- ٢٠١٣) «١٩٤٨، الذي سرد بأسلوب روائي تجربته الشخصية في الحرب كما خبرها وعاشها بوصفه محارباً سابقاً في صفوف «البلماح» وأديبا وروائياً صهيونياً علمانياً لاحقاً. ويضاف إلى هؤلاء العديد من الكتاب والسياسيين الذين تميز سيرهم بانها كتبت على وقع المشروع الصهيوني وارتداداته، فكان منهم من كتب ليسائل الصهيونية، ومنهم من يكتب ليخلد صور الماضي، ومنهم من يكتب ليوثق «سيرة صحوته» كما يفعل بنفينستي، الذي يستذكر حلم أبائه ويذكر بالدمار الذي لحقه هذا الحلم بالإنسان والمكان الفلسطيني، والأهم ليحذر من خطر استمرار الإنكار الإسرائيلي للواقع القومي الثنائي الذي عم كل فلسطين التاريخية بعد احتلال ١٩٦٧، وبعد تمدد المشروع الكولونيالي الصهيوني إلى ما وراء الخط الأخضر، وهو ما يدعوه بنفينستي إلى طرح حل «دولة ثنائية القومية».

يكتب بنفينستي عن الحلم الصهيوني من خلال استرجاع حلم الأب- دافيد بنفينستي- الصهيوني والجغرافي المعروف، الذي شارك العام ١٩٢٧ بتأسيس «جمعية الرحالة في أرض إسرائيل»، والتي هدفت ليس فقط إلى التعرف على معالم البلاد وخصايها، وإلى نشر المعرفة عن أرض إسرائيل بين المهاجرين والمستوطنين، بل أيضاً إلى «الاحتكاك» بالأرض، وإلى تحويل المصعود والهبوط بين جبالها ووديانها إلى أداة لبناء الجسد «الصهيوني» الجديد الرياضي والمعجوز بـ«صعوبة» تضاريسها، علها تعطيهم من ملامحها.

اعتقد دافيد الأب ومن بعده ميرون الابن أنه عندما يقبض على تفاصيل المكان ويعرفه تماماً، كما يعرفه «العربي» الذي يرشده في جولاته، سيمسح مثل مرشده «ابن المكان» وينزع عنه صفة المهاجر إلى غير رجعة! لكن «حلم المستعمر للمكان» ورغبته في التحول إلى جزء من المكان يتحولان إلى مشهد سوربالي مثير عندما تقوم القوات الصهيونية بطرد سكان البلاد الأصليين وتدمير قراهم وتغيير خرائط التسمية وممس معالم المشهد الذي تعلم للتو حبه!

لكن علاقة الابن مع المكان وسكانه الفلسطينيين لا تتلخص

بالمشاهدة، فهو وإن ذهب لدراسة «التاريخ الصليبي» في فلسطين ليحاول الابتعاد عن الهوس الصهيوني بـ «التاريخ اليهودي» وإثبات العلاقة التاريخية مع المكان، فإنه لعب دوراً مهماً جداً بالذات في ارساء العلاقة الاستعمارية مع سكان البلاد الأصليين، إذ شغل منصب نائب رئيس بلدية القدس تيدي كوليك في سبعينيات القرن المنصرم (١٩٧١- ١٩٧٨)، وشارك عملياً في اتخاذ قرارات مصيرية أصابت لب الوجود الفلسطيني، ناهيك عن أن فترة عمله هذه شهدت حملات تهويد القدس الشرقية وتغيير معالمها إلى غير عودة، وعلى كل فهذا هو ما يقر به ولا ينفيهِ.

ومع كل هذا، وبسبب كل ما في هذا الكتاب من مصارحة وجرأة في نقد الذات، ومن «أخذ المسؤولية» تجاه الفلسطيني جراء ما تسبب له من غبن وظلم تاريخي وحالي، فإن كتاب بنفينستي مهم سوسيوولوجيا، ومثير للتحدي بالنسبة للفلسطينيين، لكنه ومع ذلك أثار «فرعياً» كقارئة فلسطينية، لأنه لا يعرض مصالحة مبنية على تحرير المهاجر من مشروعه الاستعماري بل من خلال احتلال «آخر المواقع» التي يشغلها الفلسطيني - «أصلانية» والتحول إلى أصلاني بذاته.

سوسيوولوجيا يشكل الكتاب مصدراً لفهم عدة ظواهر، منها:

أولاً- فهم الديناميكية القائمة بين السيرورات التاريخية

والنزاعات الطويلة، وبين تشكل أنماط تفكير وأيديولوجيا الفرد وتأثير ذلك على ما يسميه بوردو صوغ «الهابيتوس»

الفرد والجماعي.

ثانياً- فهم العلاقات المتبادلة بين الشخصي والقومي في سياق «بناء الأمة»، والهيمنة المطلقة للقومي والأيديولوجي على الشخصي. وأود الإشارة هنا إلى أن متابعة القراءة للكتاب تولد الشعور بأن الصهيونية لم تبق زاوية حتى أكثرها حميمية وشخصية إلا وأضفت عليها طابعاً قومياً، حتى أننا نجد بأن القومي الصهيوني يشغل كل «جنبات» النفس ويوجه اختياراتها.

ثالثاً- مدى قدرة الشخصية العامة، كالمثقف أو السياسي، على أن يكتب قصة شخصية، لا تمثل من حيث الجوهر قصة عامة، وبالتالي ما الذي يدعو أو يبرر تسمية قصة تتناول

دروب «المشروع الجماعي» الكولونيالي، سيرة ذاتية؟!

وعلاوة على ذلك، هل يمكن عموماً الفصل، في حالة المثقف، بين الشخصي والعام؟ وهل تعتبر كل قصة «شخصية» لمثقف هي مجرد قصة شخصية، لا تمثل فضاضات صدوة المثقف على مستوى المبادئ والقيم المؤسسة، أو التي من المفروض أن تؤسس كتلت المجموعة؟ يديهى أن أية قصة شخصية ما هي في الحقيقة إلا قصة جماعية في جوهرها، بيد أن من المهم أيضاً الوقوف على درجة تأثير «المكون العام» على

الطريقة التي يروي فيها المؤلف قصته، رابعاً- العلاقة بين التموّج في الهامش والاحتجاج ضد الخطاب المهيم، وبين قدرة المثقف على التأثير، وإذا كان هذا التموّج والتحرر من هيمنة المجموعة يمكن لهما في نفس الوقت إلغاء قدرة التأثير العام للمثقف، وإذا ما كان المثقفون، في هذه الحالة، محكومين بالبقاء إلى الأبد سجناء الجزر الخائفة؟!

على المستوى الأيديولوجي والسياسي يشكل الكتاب، كما قلت، تحدياً، ليس فقط من حيث أنه يقترح التفكير بصورة تتخطى اللحظة الراهنة، وصيغ الحلول التي يمكن لها فقط إعادة إنتاج دوائر المواجهة، وإنما من حيث أنه- أي الكتاب - يفكر خارج الدائرة السياسية القائمة، ويرسم «خريطة طريق» بديلة لتجنب المواجهة القادمة، قوامها دولة ثنائية القومية. هذا الطرح وإن بدا متقدماً عن كل الحلول المطروحة، إلا أنه يشكل تحدياً بالذات للفلسطيني نظراً لأنه لا يتحدث عن حل عادل، إذ لا يوجد حل عادل للفلسطيني - بعد ما لحق به من ضرر غير قابل للإصلاح- وإنما حل يمكن التعايش معه وقبوله، والأهم أنه لا يتخلّى في نهاية المطاف عن الحلم القومي الصهيوني، بل يعيد ببساطة تعريف هذا الحلم، ويعيد صياغته من جديد. أي أن الإسرائيلي الذي يقترح حل الدولة الثنائية لا يتخلّى في نهاية المطاف عن المكون الأكثر أهمية للأيديولوجيا الصهيونية، في حين أن الفلسطيني الذي يقبل بمثل هذا الحل، يتنازل عن «حلم تحرير الوطن»، ويسلم بمبدأ تقاسم وطنه مع المستعمر.

لكن فيما عدا هذا، أود أن أركز هنا على نقطتين مرتبطتان بديناميكية العلاقة بين المستعمر والمستعمر وامكانيات تطبيع العلاقة والمصالحة.. إذ بلغت الانتباه في كتاب بنينشتي امران اولا حضور الفلسطيني المثابر من خلال غيابه، وثانياً السعي الدؤوب للكاتب للتحول إلى اصلاني - ومن خلال وساطة خرائب قرى مهدمه تارة وظلال السكان الغائبين في بيوت طردوا منها واستوطنها مهاجرون مرة اخرى وهو ما يشكل في سياق علاقات السطرة والاستعمار محاولة لاستنطاق الماضي، يروي سيرة حياته قبل أن يتحول ال أن يروي سيرة قريته في السياق الاستعماري، وثانياً، بمسألة الأصلانية وإذا ما كان من الممكن للمستعمر أن يتحول إلى أصلاني.

يتميز كتاب بنفينستي عن غيره من سير الحياة السياسية التي كتبها إسرائيليون بالحرص اللافت للفلسطيني وظله الذي يخيم على البيت المتروك وعلى السياج الاسرائيلي . لا تحضر خرائب القرى المدمرة الا لتحكي عن سابق عهدها وعن ماضيها المغمم بالحياة، الظل هو نقيضه، هو الفلسطيني قبل الشتات وهو البيت الملون قبل ان يصير كومة حجارة، والمشهد «المقدس» كما تاسمها بنفينستي في كتاب سابق

قبل ان يصير خراباً. هكذا يحضر الفلسطيني عبر ظل البيت والقربة، وظل الحقل والبئر، وفي خرائب الاسماء التي عبرنها المستعمر ليقيض على المكان بكل قوته . يكتب بنفينستي عن الظل وعن تاريخه، ويعبر عن حرزته لما أصاب المكان من دمار قام به أباؤه المؤسسون، ممن أرادوا أن يحتكوا بالأرض حتى يكونوا على شاكلتها، فكان أن حولوها على شاكلتهم، إلى مشروع كولونيالي أوروبي يرتفع فوق كومة أنقاض وخرائب.

لكن، وبعد أن دمرت الصهيونية ما أرادت بشدة -المكان-

أفاق «بنفينستي الحالم» بـ«صهيونية عادلة» ليهدم ما

الحقته من دمار بالبلاد، فرصد وكتب وفصل أسماء القرى

المدمرة ونشر أسماءها السابقة ووثق ما قامت به الصهيونية

بتجلياتها المختلفة من تشويه للمكان ونشره في كتابه

«المشهد المقدس» فهل كان هذا عملاً «لا صهيونياً»،

ربما إن اردنا أن نقرأ النتيجة خارج سياقها! لكن ما يكتبه

بنفينستي بالذات هو احتجاج مزوج بالم «الصهيوني

الحقيقي» الذي حلم بصهيونية مثاليه «تبقى المكان على

مشهدياته الاصلانية وتستملكه» تماماً كما كان.

لكن هل هذا ممكن؟

هنا يصبح الوضع أكثر تعقيداً، ذلك أن الصهيونية مشروع قومي لم يكن ليحقق إلا من خلال إطار استعماري. هكذا كان أن تبلورت فكرته حول مصير اليهود المشترك وحقهم في تقرير المصير في سياق أوروبي معاد، ثم وقع الاختيار على فلسطين ليتم تحقيق المشروع فيها. لم يكن المشروع لينجح لو لم يلجأ بالطبع إلى تسخير الأساطير التاريخية وقصص الاولين والسابقين من أجل خلق صورة للجماعة عن الذات وعن علاقتها الشرعية المتجذرة في المكان والموغلة في القدم . هكذا كان أن بدأت الصهيونية بمشاريع الإحياء ورد الروح كما تسميها بلغتها - وهي تصيب في الحقيقة هذه المرة لب الحقيقة: إحياء اللغة العبرية، إحياء قصص «الأبطال»، تسمية الأسماء بمسميات توراتية، عبرنة أسماء اليهود «القادمين» إلى «أرض الميعاد» ، وبكلمات أخرى إعادة كل شيء إلى ما كان، بما يذكر بمشهد عودة الحياة للثث المحنطة في فيلم المومياء، وهو ما يعني تحويل «نفخ الروح في الرمم» إلى برنامج عمل سياسي، مع ما يقتضيه الأمر من تغييرات عينية ولمموسة لتجسيده . وفي مضمار تنبيهه للخطر المرتبط «بإعادة إحياء» اللغة العبرية شبيه إلى ما كان، بما يذكر بمشهد كتب غرشموش شوليم في رسالة وجهها الى روزينسفايغ في ٢٦ كانون الأول ١٩٢٩:

بعد أن استحضرنا الأسماء القديمة يوماً بعد يوم، لم يعد بوسعنا التخلص من آثارها، لقد ابقظناها، وهي سوف تنهض، بل أننا استحضرناها بكل قوة. [...] إن كل كلمة من

الليكود ما بين اليمين المتشدّد واليمين المنفلت!



الليكود، زمن نتنياهوهو.

الليكود، ونواب وزراء، وطبعا أعضاء كنيست، والقائمة تطول. لذلك، فإن ما يعرضه المحللون، وكان نتنياهو سبواجه عراقيل سياسية في حال جاء للحزب طالبا موافقته على خطة لحل الصراع، هل فرضية غير واقعية في الظروف القائمة، وأصلاً لو كان نتنياهو يفكر ببسبانيايو هكذا، لكان غير الكثير في حزبه.

ولا منافس أيضاً

في الوضع القائم في حزب الليكود، لا يوجد بديل لنتنياهو في رئاسة الحزب، وحتى لو قرر نتنياهو الاستمرار في رئاسة الحزب أيضاً في الانتخابات المقبلة، فإنه سيحصل على ما يريد، وهذا بسبب غياب منافس واقعي وقوي في الحزب لشخصية وشعبية نتنياهو، أساسا في أوساط اليمين على كل تنوعاته. وكل هذه الأسماء التي ظهرت على السطح لتترأس هيئات الحزب القيادية، لا تطرح نفسها كبديلة لشخص نتنياهو.

لكن كل ما جرى في الليكود هو مؤشر إلى مستقبل الليكود بعد نتنياهو، لأنه لا توجد شخصية بهذا القدر من «الكاريزما» يمكنها أن تحل محل نتنياهو.

ورغم كل هذا تبقى فرضية ليست مستبعدة، من الضروري التطرق إليها، فقبل بضعة أشهر ظهر نبدأ عابر في إذاعة الجيش الإسرائيلي قال إن نتنياهو وزعيم حزب «إسرائيل بيتنا» «أيفغدور لبيرمان يبحثان في إمكانية تشكيل إطار سياسي حزبي واحد، ولم يتوقف كثيرون عند ذلك النبا في حينه، لأنه في أيام الاثبات، لا يوجد لغيرنا لقيادة الحزب، ظهر الموضوع بقوة على السنة عدد من شخصيات الحزب الذين أبدوا اعتراضا شديدا لهذه الخطوة، لأنهم يدركون أن عودة لبيرمان إلى صفوف الحزب سيكون هدفها واحدا ووحيداً: الوصول إلى رئاسة الحزب بعد نتنياهو. ولذا، فعلى الأغلب أن نتنياهو سيفشل في هذه المبادرة، في ما لو كانت حقيقية.

الليكود في مستوطنات الضفة الغربية والقدس، كأكبر

مقلق لليمين الأكثر تطرفا.

وفي بدايات هذه الظاهرة لم يسع التيار المركزي التقليدي في حزب الليكود إلى إجمعا، لا بل إن أقطابا في الحزب كانوا يستعينون بهذه الجماعات والعصابات في معاركهم الانتخابية الداخلية، ومن بينهم نتنياهو ذاته، وبشكل خاص، حين حاول في العام ٢٠٠٢ منافسة أريئيل شارون على رئاسة الحزب، إلا أن نتنياهو تراجع عن تلك المنافسة.

وأمام هذا التفاضي نجحت تلك المجموعات في أن ترتبط في ما بينها، وأن تشكل قوة مركزية في قاعدة المنتسبين الموسعة، فمثلا، رمز هذه المجموعات المتطرف موشيه فايلغين كان شخصاً هامشياً، ينافس في كل انتخابات على رئاسة الحزب ويحصل على نسب ضئيلة، ولكن في الانتخابات لرئاسة الحزب التي جرت في مطلع العام الماضي- ٢٠١٢- شكّل فايلغين مصدر قلق لنتنياهو، الذي وضع لنفسه هدفاً بأن يحصل على نسبة لا تقل عن ٨٠٪. في ظل غياب منافسين أقوياء، وبقيت المنافسة مصصورة بينه وبين فايلغين، وفي النتيجة النهائية حصل نتنياهو على ٧٧٪.

غيسر أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل إن نتنياهو لم ينجح في شهر نيسان من العام ٢٠١٢، في بسط سيطرته التنظيمية أكثر على المجلس المركزي للحزب، مثل أن يحصل على صلاحيات واسعة في تشكيل لائحة الحزب للانتخابات البرلمانية، بسبب معارضة هذه المجموعات، ولجوء شخصيات أخرى في الحزب إليها في هذه القضية التي يركز على أفكار حزب «حيروت»، وكان مع آخرين ناتّي على ذكرهم، في كثير من المرات، “حجر عثرة” أمام تمرير قوانين عسكرية، رغم أنها كانت تمر في نهاية المطاف، ولكن منها ما سقط عن جدول الأعمال.

كذلك تمت تصفية واستبعاد الوزيرين دان مريدور

وميخائيل ايتان، اللذين بالإمكان تصنيفهما بأنها أقل

تشددا من بيغن، ولم ينجح نتنياهو في تصفية من كان

رئيس الكنيست حتى الانتخابات، رؤوفين ريغلين، من أكبر

مناصري «أرض إسرائيل الكاملة»، ولكن في القضايا الداخلية

موافقه مطابقة لمواقف بيغن، لكن نتنياهو لاحق ريغلين

بعد الانتخابات ومنع انتخابه ثانية لرئاسة الكنيست.

والملفت في هذه المسألة تحديدا هو أن نتنياهو

استعان في انتخابات ٢٠٠٩ بوجوه مثل بيغن ومريدور،

ومعهم يوسى بيلد الذي اعتزل السياسة، وغيرهم من أجل

إعادة الليكود إلى الصدارة، وهذه الوجوه حققت

الليكود أصواتا من جمهور «اليمين المعتدل» وحتى

كُ منح من «مدار» لدراسات ماجستير في الشأن الإسرائيلي

رام الله: ضمن برنامج المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» لدعم طلبة الماجستير الذين يختارون رسائل في الشأن الإسرائيلي، تم اختيار مقترحات ٤رسائل من بين عشرات الطلبات المقدمة من طلبة في مختلف الجامعات الفلسطينية.

وكانت لجنة أكاديمية متخصصة مكلفة من «مدار» تولت مراجعة وتقييم مقترحات الرسائل المقدمة للمنج.

وتشتمل المنح على تمويل مراحل كتابة الرسالة، وتغطي بعض النفقات المترتبة على البحث، بالإضافة إلى الدعم الأكاديمي.

وكان «مدار» أعلن عن المشروع نهاية العام المنصرم، بالتعاون مع صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة باديكو القابضة، ذلك بهدف تحويل الدراسات الإسرائيلية إلى جزء من الاهتمام البحثي والأكاديمي وتشجيع الطلبة الفلسطينيين على التخصص في هذا المجال.

ويتوقع المركز أن تسهم كتابة رسائل ماجستير في الدراسات الإسرائيلية إلى إنتاج معرفة جدية عن إسرائيل تُثري المكتبة الفلسطينية بدراسات شبابية متجددة، فيما ينوي «مدار» نشر الرسائل التي ستحظى على امتياز أكاديمي ضمن سلسلة إصداراته البحثية.

”المشهد“ الاقتصادي

موجه اقتصادي

إسرائيل تدفع سنويا ١٢ مليار دولار فوائد على الديون

تبين من مشروع الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، والذي دخل مرحلة التشريع الأخيرة في الكنيست، أن ما تدفعه إسرائيل سنويا على الفوائد البنكية على القروض يبلغ نحو ١٢ مليار دولار، ويضاف إلى هذا نحو ٢٨٢ مليار دولار لتسديد قسم من الديون، ما يعني أن بند الديون والفوائد يقطع حوالي ٤٠ مليار دولار من الميزانية العامة، وهذا بحد ذاته يشكل ٣٦٪ من الميزانية العامة للعام الجاري قبل التقليلصت التي تطهبا الحكومة.

ومن المفترض أن ترتفع المبالغ، وايضا النسبة المئوية في ميزانية العام بعد المقبل ٢٠١٥، لتصل إلى نحو ٣٨٪ من الميزانية العامة، وهذا على الرغم من أن نسبة الدين العام في إسرائيل من الناتج العام هبطت في العام الماضي ٢٠١٢ إلى نحو ٧٣٪ على الرغم من الارتفاع الحاد للدين العام في كبرى الدول المتطورة، مثل الولايات المتحدة واليابان.

وقال تقرير اقتصادي إن إسرائيل تدفع سنويا على الفوائد البنكية على القروض حوالي ٣٫٩٪ من الناتج العام، وهذا يعتبر من أعلى النسب في الدول المتطورة، إذ تتسبق إسرائيل في هذا المجال، اليونان وإيطاليا إذ تبلغ النسبة في اليونان ٦٫٢٪ وفي إيطاليا ٥٫٥٪.

وقال تحليل في صحيفة ”ذي ماركر“ إنه على الرغم من أن نسبة الدين العام في إسرائيل من الناتج العام قد انخفضت مقارنة مع ما كان حتى قبل ثماني سنوات- ٨٠٪- إلا أن إسرائيل لا تزال تدفع نسبة هائلة من ميزانيتها على الفوائد وحدها، وهذا يزيد العبء على الميزانية العامة.

ارتفاع حاد في مداخيل كبرى الشركات الإسرائيلية

أظهر تقرير نشر في الأيام الأخيرة أن كبرى الشركات الإسرائيلية سجلت في العام الحالي ارتفاعا حادا في مداخيلها، رغم أن الشركات العشر الأولى بقيت في القمة، مع تغير محدود في ترتيبها. وقد حافظت شركة إنتاج الأدوية ”طيفع“، التي تعد الشركة السابعة عالميا، على الصدارة، وحققت مداخيل بقيمة ٢٫٩ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٠٪ عما كانت عليه المداخيل في العام الماضي ٢٠١٢.

وتليها في المرتبة الثانية، ومحافظة عليها، شركة الكيماويات ”كيل“ التي حققت مداخيل بقيمة ١٫٩ مليار دولار، بزيادة بنسبة ١٦٪ عن العام ٢٠١٢، إلا أن من حلت في المرتبة الثالثة كانت شركة التقنيات العالية ”إنتيل“، التي انتقلت إلى هذه المرتبة من المرتبة السابعة التي كانت فيها في العام الماضي، وحققت ”إنتيل“ مداخيل بقيمة ٣٫٥ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٢٣٪.

وحلت في المرتبة الرابعة متراجعة عن المرتبة الثالثة، شركة الصناعات الحربية الجوية ”تعاس“ التي حققت أرباحا بقيمة ٣٫٨٣ مليار دولار، ثم في الخامسة شركة ”أمادوكس“- ٣٫٧٢ مليار دولار، وفي السادسة شركة التقنيات العالية العسكرية ”البيط“- ٣٫٣ مليار دولار، وفي السابعة شركة المعادن ”مختشيم آغان“- ٣٫٢ مليار دولار.

وجاءت في المرتبة الثامنة شركة الأغذية شتراوس، التي حققت مداخيل بـ ٢٫١٣ مليار دولار، وفي المرتبة التاسعة شركة الصناعات الحربية رافائيل، وبلغ حجم مداخيلها ١٫٩ مليار دولار، وفي المرتبة العاشرة شركة منتجات الحليب الأكبر في إسرائيل، تنوفا، التي حققت حوالي ٢٫٩ مليار دولار.

قيمة سعر البيت تحتاج إلى ١٣٥ رتبا شهريا!

أظهر تقرير جديد لوزارة البناء والإسكان الإسرائيلية أن معدل سعر البيوت في إسرائيل في العام الجاري ٢٠١٣ بات يحتاج إلى ١٣٥ راتبا شهريا، وفق معدل الرواتب، وهذا بزيادة ٤ رواتب عن العام الماضي ٢٠١٢، ولكن بزيادة ٣٢ راتبا عما كان عليه سعر البيوت في العام ٢٠٠٨، ما يعكس الارتفاع الحاد في أسعار البيوت في السنوات الأربع الأخيرة، ويجري الحديث عما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، وهذا متعلق بالمنطق.

ويجري احتساب أسعار البيوت في هذا المؤشر اعتمادا على أن معدل الرواتب حاليا هو ٢٧١٢ دولارا، لكن هذا المعدل يصل إليه ويتجاوزه لا أكثر من ٢٢٪ من الأجريين في إسرائيل، إذ أن نحو ٦٠٪ من الأجريين يحصلون حتى ٧٥٪ من معدل الأجور، لا بل إن ٣٣٪ من الأجريين يحصلون على راتب الحد الأدنى وما دون، ويبلغ الحد الأدنى للأجور حاليا ١٣٧٨ دولارا.

وحسب تقرير الوزارة، فإن أسعار البيوت في إسرائيل تعد من الأعلى في العالم، فمثلا يحتاج معدل سعر البيت المتوسط في بريطانيا إلى ٥٤ راتبا شهريا.

ويضيف التقرير أن معدل سعر البيت المكون من خمس غرف (ويعد بيتا كبيرا) يحتاج إلى ١٨٠ راتبا شهريا.

ويشير المحللون هذا الارتفاع في عدد الرواتب بأن الزيادة العملية للرواتب في إسرائيل من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١٣ بلغت ٢٪، بعد خصم نسب التضخم، وهذا على الرغم من أن الناتج العام ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٣٨٪. كذلك يشير تقرير الوزارة إلى أن الارتفاع كان ملحوظا في إيجار البيوت، ففي العام ٢٠٠٧ كان معدل إيجار البيوت يشكل نسبة ٣٠٪ من معدل الأجور، بينما في العام الجاري يشكل إيجار البيوت ٣٧٪ من معدل الأجور العام، وعزت الوزارة هذا الأمر إلى ”النقص الحاد“ في عدد البيوت المعروضة للبيع في إسرائيل، ففي العام ٢٠١٢ كان ينقص إسرائيل نحو ١٠١ ألف بيت.

يذكر أنه قبل نحو شهر ظهر تقرير حذر فيه مختص كبير في إسرائيل في مجال الإسكن من النقص الهائل في البيوت الجديدة في إسرائيل.

وقال هذا المختص، وهو البروفسور دافيد باسيع، إن إسرائيل بحاجة إلى ما بين ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف بيت جديد خلال عشرة أعوام، وفي حال لم يتم هذا الأمر، فإن آلاف الناس ستكون محرومة من السكن.

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إنه في الأشهر الأربعة الماضية ارتفع عدد العاطلين عن العمل في إسرائيل بنحو ١٥ ألف شخص جديد، ما زاد عدد العاطلين عن العمل الإجمالي وأول مرة عن ربع مليون نسمة، في حين أعلن بنك إسرائيل المركزي عن تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي في العام المقبل، محذرا من التباطؤ الذي سينعكس بشكل أوضح في العام المقبل ٢٠١٤، إذ من المتوقع أن تكون نسبة النمو ٣٫٢٪، وهذه تشمل مساهمة ضخ الفائز التي لن تكون ملموسة في الاقتصاد العام.

وقال مكتب الإحصاء المركزي، في تقريره الصادر في الأسبوع الماضي، إن عدد العاطلين عن العمل ارتفع في الأشهر الأربعة الماضية بنحو ١٥ ألف عاطل عن العمل، ما رفع نسبة البطالة إلى ٦٫٩٪، وبحسب التوقعات فإنه حتى نهاية العام الجاري سيرتفع عددهم بنحو ١٢ ألف شخص آخر.

وقال المكتب إن عدد القوة العاملة في إسرائيل، حتى منتصف العام الجاري، بلغ ٣٫٤١ مليون نسمة من أصل ٨ ملايين نسمة، وفق الإحصائيات الرسمية التي تشمل فلسطيني القدس المحتلة وسوري مرتفعات الجولان المحتلة، ويشكل الرجال في القوة العاملة ٥٣٪، إذ بلغ عددهم ١٫٨١ مليون نسمة، مقابل ١٫٦ مليون امرأة.

كذلك يقول تقرير المكتب إن المشاركة في سوق العمل سجلت في الأشهر الأربعة الأخيرة تراجعا طفيفا، وبلغت ٦٣٫٧٪ بدلا من ٦٣٫٨٪ في الربع الأول من العام الجاري، وكانت المشاركة بين الرجال ٦٩٫٣٪ وبين النساء ٥٨٫٣٪. ونقل ملحق ”مامون“ الاقتصادي الموزع مع صحيفة ”يديעות أchronوت“ عن خبراء اقتصاد قولهم إنه لا يوجد في سوق العمل الإسرائيلية أماكن عمل كافية لاستيعاب جميع العاطلين عن العمل، ولهذا فإذا ازداد عدد طالبي العمل فإن البطالة سترتفع بشكل كبير، والقصد بهذا ارتفاع نسبة المشاركة في العمل بين جمهور رجال اليهود المتدينين المتزمتين ”الحرديم“ وجمهور النساء العربيات.

تخفيض التقديرات بشأن النمو

هذا وكان محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، الذي غادر منصبه في اليوم الأخير من الشهر الماضي- حزيران، قد نشر توقعات جديدة للنمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٤، وهذا بخفضها إلى نسبة ٣٫٢٪، بدلا من ٤٪ حسب التقديرات قبل الأخيرة التي ظهرت في شهر آذار الماضي، في حين أن النمو في العام الجاري ٢٠١٣، سيبقى وفق التوقعات السابقة ٣٫٨٪، مقابل ٣٫٢٪ في العام الماضي ٢٠١٢.

لكن النمو في العامين الجاري والمقبل سيأثر من بدء ضخ الغاز الطبيعي من البحر المتوسط في منتصف العام الجاري، وهذا بزيادة ١٪ للنمو في كل واحد من العامين، ولكن النمو الناتج عن الغاز الطبيعي لن يكون ملموسا في الاقتصاد العام، ما يعني أن نسبة النمو الملموسة ستكون ٢٫٨٪ في العام الجاري و٢٫٢٪ في العام المقبل، وهي نسبة أقرب إلى الركود منها إلى الانتعاش الاقتصادي، إذا ما أخذنا في الحسبان أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل في بالمعدل ١٫٨٪.

ويقول البنك إن النمو في العام المقبل سيعكس حالة التباطؤ الاقتصادي بدرجة عالية، وخاصة على مستوى الاستهلاك الفردي والمدني، رغم أنه من

تقارير جديدة:

الميزانية الإسرائيلية العامة تزيد الإجحاف بحق جهاز التعليم العربي!

*مشروع الميزانية للعام الحالي يشطب ميزانية لبناء ٢٠٠ غرفة تعليمية لجهاز التعليم العربي *تقرير: تخصيص

ساعات تعليم لليهود أكثر من العرب *تقرير جديد: ١٤ عائقا أمام الطلاب العرب للدخول إلى الجامعات الإسرائيلية*

منالية السكن: يعاني الطلاب العرب من أزمة سكنية حادة، ويتم تخصيص نقاط عديدة للخدمة العسكرية في معايير استحقاق السكن الطلابي، ويؤدي تفشي ظواهر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي إلى مفاخرة الأزمة مما يرغم الطلاب على دفع إيجارات باهظة.

منالية المواصلات العامة: وضع المواصلات العامة في القرى والمدن العربية في حالة يرثى لها. يعيش قسم كبير من الطلاب العرب مع أهاليهم ويسافرون للدراسة كل يوم، وتيرة الباصات، توافرها وتكلفة السفر، يحولون الطريق من البيت إلى الجامعة إلى طريق طويل ومكلف ومرهق.

غياب التوجيه، الاستشارة والمراقبة المهنية والأكاديمية: يتم رفض ٣٠٪ من المتقدمين لتعلم الكالوريوس، تصل نسبة تسرب الطلاب العرب من التعليم في السنة الدراسية الأولى إلى ١٥٪. يجد الطلاب العرب الحد صعبة في اكتساب مهارات أكاديمية أساسية، في قسم كبير من مؤسسات التعليم العالي لا توجد برامج للمساعدة والاستشارة الأكاديمية للطلاب العرب. كما تنتشر ظاهرة ”جزء التعليم“ بين الطلاب العرب، إذ يتّم ما نسبته ١٢٪ فقط منهم تعليمهم في الفترة السليمة، مقابل ٣٪ من الطلاب اليهود.

قيود على حرية التعبير عن الرأي: يواجه الطلاب العرب صعوبات عديدة في التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية، هناك علاقة عكسية بين نسبة الطلاب العرب وبين مستوى حرية التعبير - كلما ارتفعت النسبة تفرض قيود أشد على حرية التعبير عن الرأي. تنتهج العديد من الجامعات سياسة وضع قيود مختلفة على النشاطات الجماهيرية، تصل إلى ملاحقة ومعاينة الطلاب العرب بسبب نشاطهم السياسي.

اللغة والدين والثقافة: يتم التعليم الأكاديمي والإجراءات الإدارية باللغة العبرية حصرا. ظهور اللغة العربية في الحرم الجامعي متواضع ومستحتر، لا تعترف مؤسسات التعليم العالي بأعياد ومناسبات الطوائف العربية. في غالبية المؤسسات يتم تجاهل الاحتياجات الثقافية للطلاب العرب، وتكديس العراقيل أمام النشاطات الثقافية باللغة العربية.

منالية الألقاب المتقدمة: نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب الذين يدرسون لشهادتي الماجستير والدكتوراه متدنية جدا (٨٫٢٪ و٤٫٤٪ على التوالي). وتصل نسبة الطلاب العرب المرشحين لدراسة الماجستير إلى ضعفي نسبتهم بين اليهود (٤١٪ مقابل ٢١٪). هناك نقص في المنح الملائمة للباحثين العرب. نسبة أعضاء الطاقم الأكاديمي العرب أقل من ٣٪ ويجري الحديث عن قرابة الـ ٢٠٠ محاضر.

سوق العمل وفرص التشغيل: كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي تزداد الفجوة بين رواتب اليهود العرب، يتقاضى الرجال الأكاديميون العرب شهريا ما معدله ٣٥٠٠ شيكل أقل من دخل نظرائهم اليهود. يتقاضى الأكاديمي العربي فقط ٣٣٠٠ شيكل أكثر من خريج الثانوية، وفقط ما يقارب ٥ آلاف شيكل أكثر من خريج الصف الثامن. من المتوقع أن يكون في العام ٢٠١٥ قرابة ٣٠ ألف أكاديمي عربي فمطل عن العمل، غالبيتهم من النساء.

عوائق أمام الدخول إلى الجامعات

وعقد مركز ”حراك“ لرفع مكانة التعليم العربي مؤتمرا في مدينة الناصرة، استعرض فيه العوائق التي يواجهها الطلاب العرب لدى تقدمهم للانتساب إلى الجامعات الإسرائيلية، وتؤدي هذه العوائق إلى اضطراب آلاف الطلاب سنويا للدراسة في الخارج. وحسب التقديرات، فإن حوالي ١٦ ألف طالب عربي يتلقون تعليمهم حاليا في دول العالم، حوالي ٩ آلاف منهم يتعلمون في الجامعات الأردنية، من بينهم نحو ألف طالب حصلوا على منح تعليمية من المملكة بمعدل ٢٠٠ منحة سنويا.

أما العوائق فهي:

الوضع الاجتماعي-الاقتصادي: تعيش نصف العائلات العربية وثلاثا الأطفال العرب تحت خط الفقر. قسم كبير من الطلاب العرب الذين يترون تعليمهم يفعل هذا لاعتبارات اقتصادية.

الإطار المدرسي: يستوفي ما نسبته ٢٣٪ فقط من أبناء الشبيبة العرب شروط الحد الأدنى للقبول للتعليم العالي (مقابل ٤٧٪ من اليهود). وتؤدي أوضاع جهاز التعليم العربي إلى غياب المحفزات على التفكير النقدي وقدرة التحليل والاستنتاج.

منالية المعاهد التحضيرية: تصل نسبة الطلاب العرب في المعاهد التحضيرية إلى ٦٫٤٪ فقط. وتعاني هذه المعاهد من صورة نمطية سلبية، وهي بعيدة جغرافيا عن القرى والمدن العربية، ولا تلائم برامج تدريسيها للطلاب العرب. الدعم المالي المتدّم من مجلس التعليم العالي يخصص للأساس لخريجي الجيش.

امتحان القبول للجامعات ويسمى ”بسيخومتري“: في العام ٢٠١١، وصلت الفجوة بين تحصيل الفمحنين باللغة العربية والفمحنين باللغة العربية إلى ١٢٣ نقطة (٤٣٢ مقابل ٥٥٥ من أصل ٨٠٠ نقطة). في غالبية دول العالم، لا يستخدم هذا النمط من الامتحان أي ”بسيخومتري“ كشرط للقبول في مؤسسات التعليم العالي. تعطي في إسرائيل الأفضلية لعلامة البسيخومتري في ميزانية شروط القبول، أحيانا بنسبة ١٠٣.

تحديد الجيل: اشتراط بدء التعليم بجيل حد أدنى ينطوي على تمييز بحق المتقدمين العرب، والذين يحزمون من التسجيل للجامعة بعد إتمام تعليمهم الثانوي. بالمقابل، يُعفى الطلاب الذين يتسجلون من خلال الوحدة الجامعية في الجيش الإسرائيلي (الإحتياطي الأكاديمي“) من شرط الجيل.

المقابلات الشخصية: يواجه الطلاب العرب صعوبة كبيرة في التعبير عن أنفسهم بلغة عبرية مهنية طليقة، أضاف إلى ذلك المعوقات الثقافية في

الوقوف أمام طاقم مهني يتحتهم بلغة غير لغتهم الأم.

منالية المنح الدراسية: يتم تخصيص نقاط عديدة للخدمة العسكرية ومناطق الأفضلية القومية في معايير استحقاق المنح المختلفة. تستصعب السلطات المحلية العربية توزيع المنح للطلاب كما يجري في البلديات اليهودية.



طابور من العاطلين عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل الإسرائيلية في ظل تقارير جديدة تشير إلى ارتفاع نسبة البطالة وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ربع مليون شخصا

أما في ما يتعلق بالبطالة، فيقول بنك إسرائيل إن معدل البطالة في العام الجاري سيبقى على ما كان عليه في العام الماضي ٢٠١٢، أي بنسبة ٦٫٨٪، إلا أن البطالة سترتفع في العام المقبل ٢٠١٤، وفق توقعات البنك، إلى نسبة ٧٫٢٪. وكما يبدو فإن البنك ينتبه إلى حقيقة أن التقليلصت في الميزانية العامة ستطال مشاريع بنوية، وتشمل تقليلصت في القطاع العام، إضافة إلى التباطؤ الاقتصادي الذي ينعكس على قطاع الانتاج، وخاصة الإنتاج المخصص للمصادرات.

ويتوقع البنك المركزي أن تكون نسبة التضخم المالي في العام الجاري ١٫٩٪ مقابل ١٫٦٪ في العام الماضي، علما أنه في الأشهر الـ ١٢ الماضية سجل يرغم الطلاب على دفع إيجارات باهظة. التضخم ارتفعا بنسبة ٠٫٩٪، وهذا أقل من الحد الأدنى الذي تقره السياسة الاقتصادية، ١٪ مقابل حد أقصى بنسبة ٣٪. غير أن التوقعات تشير إلى أن التضخم في الشهر الماضي- حزيران- سيكون مرتفعا بفعل رفع ضريبة المشتريات، كما أنه من المتوقع ارتفاع أسعار العديد من البضائع والخدمات في السوق.

الميزانية الإسرائيلية العامة تزيد الإجحاف بحق جهاز التعليم العربي!

*مشروع الميزانية للعام الحالي يشطب ميزانية لبناء ٢٠٠ غرفة تعليمية لجهاز التعليم العربي *تقرير: تخصيص

ساعات تعليم لليهود أكثر من العرب *تقرير جديد: ١٤ عائقا أمام الطلاب العرب للدخول إلى الجامعات الإسرائيلية*

منالية السكن: يعاني الطلاب العرب من أزمة سكنية حادة، ويتم تخصيص نقاط عديدة للخدمة العسكرية في معايير استحقاق السكن الطلابي، ويؤدي تفشي ظواهر العنصرية في المجتمع الإسرائيلي إلى مفاخرة الأزمة مما يرغم الطلاب على دفع إيجارات باهظة.

منالية المواصلات العامة: وضع المواصلات العامة في القرى والمدن العربية في حالة يرثى لها. يعيش قسم كبير من الطلاب العرب مع أهاليهم ويسافرون للدراسة كل يوم، وتيرة الباصات، توافرها وتكلفة السفر، يحولون الطريق من البيت إلى الجامعة إلى طريق طويل ومكلف ومرهق.

غياب التوجيه، الاستشارة والمراقبة المهنية والأكاديمية: يتم رفض ٣٠٪ من المتقدمين لتعلم الكالوريوس، تصل نسبة تسرب الطلاب العرب من التعليم في السنة الدراسية الأولى إلى ١٥٪. يجد الطلاب العرب الحد صعبة في اكتساب مهارات أكاديمية أساسية، في قسم كبير من مؤسسات التعليم العالي لا توجد برامج للمساعدة والاستشارة الأكاديمية للطلاب العرب. كما تنتشر ظاهرة ”جزء التعليم“ بين الطلاب العرب، إذ يتّم ما نسبته ١٢٪ فقط منهم تعليمهم في الفترة السليمة، مقابل ٣٪ من الطلاب اليهود.

قيود على حرية التعبير عن الرأي: يواجه الطلاب العرب صعوبات عديدة في التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية، هناك علاقة عكسية بين نسبة الطلاب العرب وبين مستوى حرية التعبير - كلما ارتفعت النسبة تفرض قيود أشد على حرية التعبير عن الرأي. تنتهج العديد من الجامعات سياسة وضع قيود مختلفة على النشاطات الجماهيرية، تصل إلى ملاحقة ومعاينة الطلاب العرب بسبب نشاطهم السياسي.

اللغة والدين والثقافة: يتم التعليم الأكاديمي والإجراءات الإدارية باللغة العبرية حصرا. ظهور اللغة العربية في الحرم الجامعي متواضع ومستحتر، لا تعترف مؤسسات التعليم العالي بأعياد ومناسبات الطوائف العربية. في غالبية المؤسسات يتم تجاهل الاحتياجات الثقافية للطلاب العرب، وتكديس العراقيل أمام النشاطات الثقافية باللغة العربية.

منالية الألقاب المتقدمة: نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب الذين يدرسون لشهادتي الماجستير والدكتوراه متدنية جدا (٨٫٢٪ و٤٫٤٪ على التوالي). وتصل نسبة الطلاب العرب المرشحين لدراسة الماجستير إلى ضعفي نسبتهم بين اليهود (٤١٪ مقابل ٢١٪). هناك نقص في المنح الملائمة للباحثين العرب. نسبة أعضاء الطاقم الأكاديمي العرب أقل من ٣٪ ويجري الحديث عن قرابة الـ ٢٠٠ محاضر.

سوق العمل وفرص التشغيل: كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي تزداد الفجوة بين رواتب اليهود العرب، يتقاضى الرجال الأكاديميون العرب شهريا ما معدله ٣٥٠٠ شيكل أقل من دخل نظرائهم اليهود. يتقاضى الأكاديمي العربي فقط ٣٣٠٠ شيكل أكثر من خريج الثانوية، وفقط ما يقارب ٥ آلاف شيكل أكثر من خريج الصف الثامن. من المتوقع أن يكون في العام ٢٠١٥ قرابة ٣٠ ألف أكاديمي عربي فمطل عن العمل، غالبيتهم من النساء.

«ورقة موقف» صادرة عن مركز أبحاث إسرائيلي جديد لتجديد الديمقراطية

الهدف الأهم لـ «قانون أساس: إسرائيل» - دولة قومية للشعب اليهودي» هو إنكار الحقوق الجماعية لغير اليهود!

توطئة

طرح على مائدة الكنيست، في الثالث من آب العام ٢٠١١، مشروع «قانون أساس: إسرائيل» دولة قومية للشعب اليهودي، والذي صاغه وعمل على دفعه قداما مركز أبحاث إسرائيلي يدعى «معهد الاستراتيجيا الصهيونية»، وقدم إلى الكنيست في حينه من قبل النائبين آفي ديختر (كاديما) وزئيف الكين (الليكود) مرفقا بتوافق أربعين عضو كنيست. وقد وجهت إلى مشروع القانون ومضمونه فور تقديمه انتقادات عامة لاذعة، اضطرت على أعقابها عدد من الموقعين عليه إلى التراجع، فيما أوعزت رئيسة كتلة «كاديما»، عضو الكنيست تسيبي ليفني، للنائبين ديختر بسحب الاقتراح. كذلك دعا المستشار القانوني للكنيست، المحامي إيل يانون، في خطوة نادرة، إلى إجراء نقاش عام وبرلماني حول الاقتراح، مؤكداً على ما ينطوي عليه من انعكاسات إشكالية. وبعد سحب الاقتراح - مشروع القانون - الأصلي وحل الكنيست السابق، انتهى النقاش العام في هذا الموضوع غير أن مشروع القانون عاد وأثير مجدداً في الاتفاق الائتلافي بين حزب «الليكود - إسرائيل بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، ومن المنتظر أن ينال الاقتراح في نطاق تنفيذ الاتفاقيات الائتلافية، دعم الحكومة، مما يعني أن الفرصة قد ازدادت في القبول به كقانون.

وذكرت تقارير صحافية نشرت في مطلع شهر أيار الماضي (٢٠١٣) أن مشروع القانون سيصاغ من جديد قبل طرحه على مائدة الكنيست، وأن عدداً من البنود المثيرة للجدل سيحذف من الصيغة الجديدة للقانون.

مع ذلك فإن احترام الائتلاف الحكومي العمل على دفع مشروع قانون من هذا النوع، والإقرار مجدداً بالإشكالية في صيغته الحالية، يبرران مزيداً من التأمل للمشروع وأهدافه وانعكاساته.

تحلل هذه الورقة الصادرة عن «مركز مولد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» (تأسس في العام ٢٠١٢) مشروع القانون الأساس المقترح، وتبين أن الحديث يدور على اقتراح يهدف إلى إقحام إطار للدستور، بطريقة محايدة، في كتاب قوانين دولة إسرائيل، وأن هذا الاقتراح يبغي جزءاً كبيراً من المضمون الدستوري لـ «وثيقة الاستقلال»، ويسعى إلى الإخلال بالتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية في بنية النظام الإسرائيلي.

كما يبين التحليل أن غاية مشروع القانون هي تغيير التعريف الجوهري لدولة إسرائيل، وتمزيق دستور تحت غطاء قانون، وسط محاولة للانتفا على عملية البحث والنقاش المطلوبة.

أولاً - القانون المقترح و«وثيقة الاستقلال»

يقف وراء فكرة وصياغة اقتراح «قانون أساس: إسرائيل» - الدولة القومية للشعب اليهودي، «معهد الاستراتيجيا الصهيونية المرتبط بمنظمات يمينية إسرائيلية متطرفة، مثل حركة «إم برتسو» (إذا برتتم)» وحركة «مونتيتور NGO» والذي يقف أيضاً وراء دفع «قانون المواطنة» و «قانون الولاء» وقانون واجب كشف مصادر التمويل.

ويعتبر مشروع القانون الأساس المقترح استمراراً مباشراً لمشروع القانون المسمى «دستور دولة إسرائيل» الذي يقف وراء إعداده أيضاً معهد الاستراتيجيا الصهيونية ذاته، والذي طرح باسمه على مائدة الكنيست السابع عشر في تموز العام ٢٠٠٦.

وقد عرض القانون، من جانب الجهات التي تقف خلف صياغته ودفعه قداما، كما لو أنه مستمد، ومطبق في روحه، لروح «وثيقة استقلال» - غير أن تخصصاً حذراً لهذا الأمر يكشف عن أن أوجه الاختلاف بين القانون المقترح وبين «وثيقة الاستقلال» - تتوقف بكثير أوجه التشابه.

وعلى سبيل المثال، فإن بند مبادئ الأساس في مشروع القانون يستهل بالقول «دولة إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، والذي يجسد فيه تطالع إلى تقرير المصير بناء على تراثه الثقافي والتاريخي». وتظهر إلى جانب هذه العبارة - المفقرة - إشارة إلى «وثيقة الاستقلال».

غير أن الصلة الموحى بها في صيغة القانون بين التطاع إلى تقرير المصير للشعب اليهودي وتجسيده «بناء على تراثه الثقافي والتاريخي»، غير قائمة ولا وجود لها نعتانياً في «وثيقة الاستقلال». ربما كان القصد هنا هو الجمل الاستهلاكية في «وثيقة الاستقلال»، والتي جاء فيها:

«تسأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل» إلى آخره، غير أن الاختلاف بينهما جوهري، ففي «وثيقة الاستقلال» استند الحق في تقرير المصير إلى الحق الطبيعي للمجموعات القومية في تجسيد تقرير المصير، وليس إلى الرابطة التاريخية للشعب اليهودي بـ «أرض إسرائيل»، والتي ورد ذكرها في مستهل الوثيقة. في المقابل فإن تقرير المصير للشعب اليهودي في دولة إسرائيل منوط، حسب وثيقة مشروع القانون المقترح، بتجسيده بناء على التراث الثقافي والتاريخي للشعب، مضافاً إلى ما ورد في بند مقتضب، يكون بموجبه حق تقرير المصير في دولة «خاصة بالشعب اليهودي»، أي أن حق تقرير المصير للشعب اليهودي في دولة إسرائيل يستند إلى حقه التاريخي في هذه البقعة الجغرافية، ومن هنا فإن أية مجموعة غير يهودية لا تتمتع بحق مماثل، أو بأي حق في تقرير المصير (حتى ولو غير سيادي) في دولة إسرائيل.

مثال آخر على الفجوة القائمة بين مشروع القانون المقترح وبين «وثيقة الاستقلال»، يظهر في البند السادس من مشروع القانون، والذي نص على ما يلي: «تعمل الدولة من أجل جمع الشتات والاستيطان اليهودي في أراضيها، وتخصص مواردها لهذه الأهداف». هنا أيضاً تحيل صيغة القانون في ملاحظة إلى «وثيقة الاستقلال». غير أن الإشارة إلى تخصيص موارد من موارد الدولة التي تأتي أيضاً من خسر مواطني غير اليهود، من أجل تشجيع هجرة اليهود

إليها واستيطانهم في أراضيها، تتناقض تناقضاً تاماً مع «وثيقة الاستقلال» وتظهر مرة أخرى الاختلاف بين الوثيقتين. صحيح أن «وثيقة الاستقلال» نصت على أن تكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية ولجمع الشتات»، غير أنه تبع ذلك مباشرة نص يقول أيضاً «(دولة إسرائيل) تداب على تطوير البلاد لصالح سكانها جميعاً، وتكون مرتكزة على دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنوعات أنبياء إسرائيل، تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها دون تمييز في الدين والعرق والجنس». وهكذا فإن المقارنة بين مشروع القانون وبين «وثيقة الاستقلال» تدل إن ليس فقط على مدى البعد والاختلاف بين الوثيقتين، وإنما أيضاً على الفجوة بين الواقع الذي يسعى مشروع القانون إلى خلقه، والواقع النابع من «وثيقة الاستقلال». ففي الواقع الذي يسعى إليه مشروع القانون أسقط مبدأ «تطوير البلاد لصالح سكانها جميعاً»، وفي الوقت ذاته تحول يهودية البلاد وتهوديتها إلى قيمة عليا، يتعين باسمها على السكان غير اليهود أن يخصصوا من مواردهم من أجل تشجيع هجرة مزيد من اليهود إليها وتمويل توطيئهم في أراضيها.

ثانياً - القانون المقترح كجديد للدستور

إن تاملنا مقارنا لمشروع القانون المقترح، ومشروع الدستور الذي أعده وقدمه معهد الاستراتيجيا الصهيونية في العام ٢٠٠٦، يكشف عن أن مشروع القانون المطروح أمامنا ما هو إلا نسخة طبق الأصل تقريباً عن الجزء الثالث في مشروع الدستور المذكور. فهو يبرع بشكل رئيس من حقيقة أن الصيغ التي تظهر في مشروع القانون جاءت منفصلة ومسيغة أكثر بكثير من الصيغ الواردة في مشروع الدستور، خاصة في كل ما يتعلق بيهودية الدولة، وتكشف قراءة حذرة لنصوص الاقتراحين غاية مشروع القانون، وهي تجاوز الطريق المسدود التي وصلت إليها الاتصالات والنقاشات المتعلقة بموضوع الدستور.

ويمكن القول بصورة أدق إن القانون المقترح يتطلع إلى فرملة أي دستور مستقبلي لدولة إسرائيل، بواسطة قانون أساس محصن، يحدد طابع الدولة سلفاً، وبذلك تحديد إطار مقفل للدستور برمته. ويسعى القانون المقترح إلى إضفاء على الخلاف بشأن طابع دولة إسرائيل، وإعطاء الأولوية أو السبق لموقف معهد الاستراتيجيا الصهيونية في هذا الموضوع، ووضع عراقيل أمام إجراء نقاش مفتوح يهدد بلورة دستور مستقبلي.

إن تأمل صيغة مشروع القانون المقترح - والذي يشكل عليها مشروع الدستور المقدم من جانب المعهد ذاته - ومقارنته بمشاريع دساتير أخرى نوقشت في الكنيست السابع عشر، يكشف أيضاً مدى تصلبه وإطلاقته في المسائل الأساس المتعلقة بماهية الدولة، وعلى سبيل المثال، ينص مشروع الدستور المقترح في بند «الأساس» على النقاط الآتية: «١- اسم الدولة - إسرائيل. ب- إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية. ج- تطبق الدولة المساواة تجاه جميع مواطنيها. د- نظام الدولة هو ديمقراطي برلماني». في المقابل، يعرف مشروع الدستور المقدم من مركز «عدالة» إسرائيل على أنها «دولة ديمقراطية ثنائية اللغة، ومتعددة الثقافات»، وأن النظام فيها «يقوم على قيم كرامة الإنسان وحرية ومسواته». في حين نص مشروع الدستور والقانون الأساس المعدان من جانب معهد الاستراتيجيا الصهيونية على أن «دولة إسرائيل هي دولة يهودية وبيت قومي للشعب اليهودي...»، مما يعني إذن أن الدولة لا تكون يهودية وديمقراطية، كما عرفت في «وثيقة الاستقلال»، أو فيما بعد في «الدستور التوافقي» الذي قدمه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

إن قراءة أولية لمشاريع الدستور الرئيضة المطروحة حالياً على مائدة الكنيست، تظهر حجم الخلف والفجوة القائمة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بدستور دولة إسرائيل. إن دفع مشروع القانون الذي تناقش هذه الورقة، والذي يتبنى عملياً صيغة دستور معهد الاستراتيجيا الصهيونية، سوف يؤثر على أي نقاش في هذا الموضوع، وعليه فإن تمرير القانون يهدف إلى تشويش وإحباط إمكانية إجراء مثل هذا النقاش مستقبلياً.

ثالثاً - قانون أساس أم رزمة قوانين؟!

يؤكد التشابه بين مشروع القانون ومشروع دستور معهد الاستراتيجيا الصهيونية الفوارق بين مشروع القانون المقترح وبين القوانين الأساس المنصوص عليها في كتاب قوانين دولة إسرائيل.

وكما هو معلوم فقد أكد الكنيست الإسرائيلي الأول على أن القوانين الأساس التي تسن في إسرائيل ستجمع لتتحول مستقبلاً إلى دستور الدولة، ويهدف الدستور إلى التغلب على الفوارق وجسر الفجوات بين المجموعات المختلفة المكونة للمجتمع الإسرائيلي، والتي حالت حتى الآن دون نضوج وتوفير الشروط الضرورية لسن مثل هذا الدستور. ومن الشروط الرئيسية اللازمة لبلورة دستور ناجح وقابل للحياة، تشخيص وتحديد القاسم المشترك الأقصى بين المجموعات المختلفة، والتوافق على صيغة عامة تتسم بالمرونة والملموسية والعملية. وقد تجلّى هذا الهدف بوضوح في القانونيين الأساسيين القيمين «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، وقانون أساس: حرية المهنة». وفيما تجنب القانونان كلياً الخوض في مسائل عملية وتفصيلية، فإننا نجد أن مشروع القانون موضع البحث يميل إلى التفصيل والملموسية بشكل ملحوظ، ويبرز ذلك بصورة خاصة في البنود المتعلقة بالأعمال والنشاطات المملوكة للدولة، وعلى سبيل المثال، في البند التاسع الذي جاء تحت عنوان «جمع الشتات والاستيطان اليهودي» ذكر في نص «تعمل الدولة وتخصص من مواردها لهذه الأهداف»، ولا يكتفي القانون المقترح بتبني مشروع دستور معهد الاستراتيجيا الصهيونية، ومحاولة زجه بطريقة متحالية،

في كتاب القوانين الإسرائيلي، بل يسعى في الوقت ذاته أيضاً إلى تمرير سلسلة قوانين وتشريعات مغايرة، وعضوا عن توفير إطار عام لمبادئ وقيم مستمدة من يهودية الدولة، يعكس مشروع القانون المقترح رؤية ضيقة ومحددة جداً للدولة اليهودية، ويسعى إلى تكريسها بواسطة التشريع.

إن من المقترض أن لا يخوض القانون، أو حتى الدستور، منذ البداية، في مسائل الهوية، فوظيفتهما هي رسم قواعد اللعبة التي تناقش في إطارها هذه المواضيع، لا أكثر. ولذلك فإن مشروع القانون، ومشروع الدستور الذي يستند إليه هذا القانون، يشكلا خطراً على مواصلة النقاش اليقظ والواعي الذي يجري في إسرائيل حالياً بشأن طابع الدولة، والأنظمة والتسويات التي يجدر إتباعها وتطبيقها في الدولة.

رابعاً - تحصين وتحصين خاص!

ينص البند ١ ج في مشروع القانون المقترح على الآتي: «كل ما ورد ذكره في هذا القانون الأساس، أو في أية أمور تشريعية أخرى، يفسر في ضوء ما ورد في هذا البند». وينص البند ١٥: «لا يجوز تغيير هذا القانون الأساس سوى عن طريق قانون أساس يتم إقراره من الكنيست بأغلبية أعضائه». يسعى هذان البنودان إذن إلى توفير الأدوات الضرورية من أجل ضمان سرعان الموقف المتعلق بالطابع اليهودي للدولة، المعبر عنه في مشروع القانون، سواء على قوانين جرى سنها في السابق، أو على قوانين سيجري سنها في المستقبل.

وفقاً لما أوضحه الساعون من أجل دفع مشروع القانون من طرف معهد الاستراتيجيا الصهيونية، فإن الهدف منه هو إعادة التوازن، الذي ساد حتى تسعينيات القرن الماضي بين المكونات اليهودي والديمقراطي في تعريف دولة إسرائيل، إلى كتاب القوانين الإسرائيلي، وقبل مناقشة الادعاء بشأن الخلل في التوازن، ينبغي التوضيح بأن التحصين المنصوص عليه في مشروع القانون المقترح لا يمس القوانين الأساس كافة، ولا حتى قانوني أساس «كرامة الإنسان وحرية» و«حرية المهنة»، وأن غاية الواقفين خلف القانون المقترح ليست فقط «إعادة التوازن» إلى الوضع الدستوري، وإنما ضمان أفضلية هذا القانون وتفوقه على القوانين العادية والقوانين الأساس الأخرى على حد سواء.

وفي الواقع، لو كان التوازن بين يهودية الدولة وديمقراطيتها هو الذي يقف على رأس اهتمام الساعين إلى دفع مشروع القانون، لكان يتعين عليهم العمل من أجل ضمان تثبيت وتحصين جميع القوانين الأساس، إلى جانب مسعاهم من أجل سن «قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي».

خامساً: ضرورة القانون

يدعي القائمون على صياغة مشروع القانون بأنه ضروري من أجل إصلاح الخلل الذي أدى إلى فقدان التوازن الدستوري، ووفقاً لادعائهم فإن سن القوانين الأساسيين القيمين المذكورين، في العام ١٩٩٢، أطلق «ثورة تشريعية» في القانون الإسرائيلي (أجهضت - لأسباب سياسية بالأساس - وهي في مهداها)، وأدى إلى الإخلال بالتوازن بين مكوتي الديمقراطية واليهودية في تعريف دولة إسرائيل، ذلك لأن قانوني الأساس يكرسان البعد الديمقراطي، ولا يبديان بالمثل إلى تكريس بعد قومية - يهودية - الدولة. ومن هنا، أدى انعدام التوازن - على رأي أصحاب مشروع القانون - إلى تهميش متزايد للاعتبار اليهودي في الأحكام القضائية. إذن فإن الهدف من القانون المقترح هو تقليص حرية المحكمة في الحسم، وفي الأساس «إرغام المحكمة العليا» على تغيير نهجها، بمعنى «تعزيز قومية الدولة»، وقد وجدت هذه الرغبة تعبيراً مفضلاً في البند الرابع من مشروع القانون، والذي يتناول موضوع لغة الدولة. فخفض مكانة اللغة العربية من لغة رسمية للدولة إلى لغة ذات «مكانة خاصة» لا يهدف فقط إلى تسويغ الفصل العملي للدولة في التعامل المتساوي مع اللغتين العبرية والعربية في الحيز العام، وإنما يهدف إلى «إرغام المحكمة» على عدم بحث المسألة إذا ما طلب منها ذلك مستقبلاً. وبشكل جلي أكثر صيغ البند السادس في مشروع القانون حول «جمع الشتات والاستيطان اليهودي» كمر مباشر على حكم المحكمة العليا في «قضية قعدان» المتعلقة بتفضيل اليهود في تخصيص أراضي الدولة.

سادساً - تعميق تدخل الدولة وجهاز القضاء في قضايا خلافية

إن المسائل المتعلقة بماهية وهوية اليهودية في دولة إسرائيل، وماهية وهوية «التراث الثقافي والتاريخي» للشعب اليهودي، هي مسائل قابلة للتفسير، ولذلك فقد كانت وما زالت موضع خلافات حادة وعميقة منذ بداية الصهيونية.

كذلك فإن تدخل الدولة والجهاز القضائي الإسرائيلي في هذه الخلافات لم يساهم في حلها، بل على العكس تسبب في تحويل الدولة وجهازها القضائي إلى حلية صراع أخرى بين مواطني الدولة اليهود أنفسهم، وبينهم وبين مواطنيها غير اليهود، وبين الدولة ذاتها وبين دول أخرى يعيش فيها مواطنون يهود.

وتدل التجربة على أن التشريع بشكل عام، وتدخل المحكمة بشكل خاص، غير مجديين في هذه الأمور، بل ويؤديان في الكثير من الأحيان إلى خلق مصاعب وتعقيدات حين يطالبان الدولة بالتدخل في شؤون لا تمتلك الدولة أصلاً القدرة والصلاحيات أو الوسائل للتدخل فيها.

إن مشروع القانون المقترح، الذي يريد المبادرون إلى إعداده ودفعه قداما تكريس وتنصيب تفسيرهم المحدد والضيق جداً لليهودية وللدولة اليهودية في قانون أساس، بل وفي قانون أساس محصن، إنما يسعى في الحقيقة (أي مشروع القانون) إلى تعميق تدخل الدولة والمحكمة في هذه الخلافات، وفي خلافات أخرى أيضاً، من المتوقع أن تثيرها



«لا العنصرية»

مجدداً، أو للمرة الأولى، عملية سن وتقرير هذا القانون حد ذاتها. وعلى سبيل المثال يقول البند الثامن في القانون المقترح إن على الدولة أن تعمل من أجل صون ورعاية التراث الثقافي والتاريخي للشعب اليهودي «في البلاد والشتات»، وإن عليها أيضاً الاهتمام بـ «تدريس تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في جميع مؤسسات التعليم التي تخدم الجمهور اليهودي في البلاد»، وتطلب الفقرة الأولى، في هذا البند، من الدولة الإسرائيلية التدخل في مسائل تتعلق بامتلاك يهود الشتات، وجالياتهم ودولهم، لتاريخهم وموروثهم وحتى هويتهم، أما الفقرة الثانية فمن شأنها أن تجبر الدولة على التدخل في التفسير السليم أو الملائم لـ «تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده»، ومن هنا ستكون المحكمة العليا أيضاً مطالبة، عاجلاً أم آجلاً، بالحسم في هذا الموضوع. ويعزز هذا البند، وغيره من البنود المشابهة في القانون المقترح، الانطباع بأن القانون، لا يسعى فقط إلى إقصاء وإبعاد مواطني إسرائيل غير اليهود من الدولة، بل ويسعى في الوقت ذاته أيضاً إلى إخضاع اليهودية ويهود العالم قاطبة إلى ملكية هذه الدولة.

تلخيص

يتضح من مجمل التحليل الآنف أن الحديث يدور على مشروع قانون غير ملائم لعدة أسباب، يمكن إيجازها على الوجه الآتي:

يسعى مشروع القانون إلى تأسيس حق تقرير المصير اليهودي في إسرائيل استناداً إلى الحق التاريخي لليهود في هذه البلاد وليس إلى الحق الطبيعي العالمي، مما يعني

إنكار الحقوق الجماعية لأقليات أخرى في الدولة في تقرير المصير بأي شكل من الأشكال.

يتخذ التمييز ضد الأقليات غير اليهودية في إسرائيل تعابير ملموسة في صيغة القانون المقترح، أبرزها تفضيل اليهود في إسرائيل والخارج على مواطني الدولة غير اليهود، وتحويل موارد عامة لتنمية ورعاية التراث اليهودي في البلاد وخارجها، وإلغاء مكانة اللغة العربية كلفة رسمية، يتبنى مشروع القانون وجهة نظر مثيرة للجدل تجاه مسألة هوية الدولة ومغزى المواطنة فيها، والتي تعتبر إحدى المسائل الجوهرية في أي دستور مستقبلي لإسرائيل، خلافاً لقوانين أساس أخرى، فإن القانون المقترح لا يكتفي بتحديد مبادئ عامة تشكل خطوطاً موجهة للتشريع والقضاء، بل ويفصل سلسلة من الأوامر والتعليمات تصوغ وتكرس الطابع اليهودي للدولة.

تسعى صيغة القانون المقترح إلى إعطائه مكانة مفضلة، ليس فقط على قوانين عادية في منظومة القوانين والقضاء الإسرائيلية، وإنما أيضاً، وربما بشكل رئيس، على القوانين الأساس القائمة.

يتضمن القانون المقترح بنوداً تهدف إلى تغيير التوازن القائم بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية في إسرائيل، وذلك عن طريق تقليص الحرية القضائية في مسائل فسرت حتى الآن اعتماداً على القوانين الأساس القومية، وعلى أساس ما ورد في «وثيقة الاستقلال».

[ترجمة: سن، عياش]

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



الخارطة السياسية في إسرائيل 2013

برهوم جرایسی

متابعات

موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية يحتجون على ظروف عملهم: واحد من كل ثلاثة يترك العمل بعد أقل من عشرة أعوام!

صعد موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبوع الماضي إجراءاتهم الاحتجاجية على ظروف عملهم، وخاصة رواتبهم المتدنية، وكانت نقابة الموظفين، وغالبيتهم العظمى من الدبلوماسيين والعاملين في السفارات، قد بدأت، قبل شهور معدودة، إجراءاتها من خلال تشويشات في العمل، لكنها اتسعت لتشمل التوقف عن تقديم خدمات لمواطنين إسرائيليين في خارج البلاد وعن تنظيم زيارات مسؤولين إسرائيليين لدول أجنبية أو زيارات مسؤولين أجنبى لإسرائيل. ووصلت الأمور إلى حد امتناع موظفي وزارة الخارجية عن تنظيم ومرافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى زيارته إلى الصين مؤخرا.

وقال تقرير نشرته صحيفة «معاريف»، يوم الجمعة الماضي، حول إضراب موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية عن العمل، إن القنصل الإسرائيلي في العاصمة البرازيلية، برازيليا، سيصل إلى البلاد خلال الأسبوع الحالي، ولن يعود إلى وظيفته المرموقة هذه. ورغم أن هذا القنصل يعتبر أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين الواعدين والموهوبين، إلا أنه انهار بسبب الوضع الاقتصادي في البرازيل والذي «لا يمكّنه من العيش بكرامة»، والسبب المباشر الذي جعله يتخذ قراره بالخلفي عن منصبه، هو أنه بسبب تدني راتبه اضطر إلى رفض طلبات أبنائه الثلاثة المشاركة في رحلة مدرسية، بتكلفة ٢٥٠٠ دولار، لأنه ببساطة لا يملك المال».

وقال السفير الإسرائيلي في البرازيل، راقي إداد، في محادثة هاتفية من برازيليا، إن «الأمر المحزن في كل هذا الأمر، هو أنه لا يوجد أحد يريد أن يحل مكاني في المنصب. فالبرازيل هي دولة كبيرة وجميلة ومثيرة وتضع تحديات من كافة النواحي، وفي الماضي كان هناك ٢٠ دبلوماسيا على الأقل أرادوا المنصب، لكن عندما يعرفون ظروف العمل وغلاء المعيشة المتصاعد في هذه الدولة، يترجمون عن اهتمامهم بالجمي إلى هنا».

ونتيجة لتشويشات العمل التي ينفذها موظفو وزارة الخارجية، فإن هناك مجموعة إسرائيلية من الفتية ومعلمتهم، عاقلة في ألمانيا في هذه الأيام، رغم انتهاء رحلتها، لأن اثنين من التلاميذ فقدوا جوازي سفرهما، وترفض السفارة الإسرائيلية في برلين إصدار وثائق عبور لهما بسبب تشويشات العمل التي ينفذها موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي تصاعدت الأسبوع الماضي وبدأت تشمل عدم منح خدمات قنصلية.

كذلك طلب رئيس الوكالة اليهودية، نتان شيرانسكي، من نتنياهو التدخل في نزاع العمل في وزارة الخارجية، لأن الموظفين يرفضون إصدار تأشيرات مهاجرين جدد إلى إسرائيل. وادعى شيرانسكي أن هناك ١٥٠٠ يهودي يريدون الهجرة إلى إسرائيل، في هذه الأثناء، وقال شيرانسكي إنه «توجد انعكاسات فورية على وضع المهاجرين، الذين باع بعضهم أملاكه، وينبغي إصدار تأشيرات لهم بأسرع وقت». وقالت الصحفية إن إحباط موظفي وزارة الخارجية كبير، لأن إضرابهم عن العمل لا يؤثر على المواطن الإسرائيلي العادي، وإنما أيضا على مواطنين قائلن عالقين خارج البلاد وعلى كبار المسؤولين وأعضاء الكنيست وحتى على رئيس الحكومة، كما أن وسائل الإعلام تكاد تتجاهل قضيتهم. وفي سبيل المثال، تم رفض طلب وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، إصدار جواز سفر دبلوماسي له ولزوجته قبيل سفرهما إلى أوروبا لقضاء إجازة.

وكان بن معروضة إلى جانب الطلاب المذكور عند مدخل زيارة نتنياهو إلى الصين وبولندا، مؤخرا. ورأى موظفو وزارة الخارجية أن الشياك التف على عملهم. وقال موظفون في

المخفي أعظم

إدارة «أرشيف الجيش الإسرائيلي» ما زالت أشبه بإدارة «وحدة عسكرية سرية»!

يحتوي أرشيف الجيش الإسرائيلي على وثائق عسكرية تتعلق بالحروب والعمليات التي نفذتها قوات الجيش. لكن هذا الأرشيف يحتوي أيضا على وثائق غير عسكرية، بينها مذكرات دونهأ رئيس حكومة إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، ويودر نقاش حول ما إذا كان مكان هذه المذكرات في الأرشيف العسكري.

وكان بن غوريون قد أسس أرشيف الجيش الإسرائيلي خلال معارك حرب العام ١٩٤٨، وطلب مديرؤ الأرشيف من بن غوريون، في رسالة بعثأ بها إليه في ١٢ كانون الأول العام ١٩٤٨، الحسم في مسألة «صلاحية أرشيف الجيش الإسرائيلي في الاعتناء بالمنظومات العسكرية التي سبقت تأسيس الجيش في البلاد»، في إشارة إلى الميليشيات الصهيونية المسلحة التي نشطت في فترة الييشوف في فلسطين. ويشار إلى أن هذه الرسالة معروضة عند مدخل الأرشيف.

وفسر بن غوريون قراره بهذا الخصوص، في رسالة بخط يده وهي معروضة إلى جانب الطلب المذكور عند مدخل الأرشيف، بان أرشيف الجيش الإسرائيلي «يجب أن يركز ليس فقط المواد حول جيش الدفاع الإسرائيلي وسابقيه في البلاد... وإنما تاريخ الدفاع عن السذات في جميع أماكن الشتات وكذلك مشاركة اليهود في حروب التحرير الوطنية وبين القوات وإسهام اليهود في تطوير الفن والتقنيات العسكرية أيضا».

وثائق حول جرائم حرب إسرائيلية

وقالت صحيفة «هآرتس»، في تقرير نشرته يوم الجمعة الماضي، إن هناك عدة أسئلة تتعالى من أقوال بن غوريون في رسالته. ولعل أهم هذه الأسئلة تتعلق بغاية ووظيفة أرشيف الجيش الإسرائيلي، واسمه الكامل الرسمي هو «أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن». فمن جهة، واضح أن الأرشيف الذي يحفظ وثائق الجيش، ويعتبر في إسرائيل أنه «جيش الشعب»، يحتوي على وثائق وتفصيل غير

وزارة الخارجية إنه بسبب ذلك تعرض نتنياهو «للحرج» عندما أبلغ مسؤولون في مكتبه وسائل إعلام بأنه سيصدر بيانًا، في أعقاب اجتماع مشترك للحكومتين الإسرائيلية والبولندية في وارسو، يعترف بحق الفلسطينيين في دولة، وهو ما نفاه نتنياهو لاحقًا. ووفقًا للموظفين في الخارجية فإنه لو أن نتنياهو لم يلتف على التشويشات في العمل التي ينفذونها لتم تجنب هذا «الحرج». وقال أحد الموظفين إنه «فقط لوزارة الخارجية توجد المعرفة والخبرة والقدرة المهنية على فهم التعقيدات وترجمتها إلى اللغة الدبلوماسية المطلوبة».

واحد من كل ثلاثة يترك العمل

قال رئيس لجنة الموظفين في وزارة الخارجية، يائير فرومير، وهو دبلوماسي وباحث في الوزارة، إنه يتقدم آلاف الشبان الإسرائيليين للعمل في وزارة الخارجية كل عام، لكن «أحلامهم بالوظائف المرموقة تتحطم على صخرة الراتب الضئيل. وقد وصلنا إلى وضع يترك فيه واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في الخارجية الإسرائيلية الخدمة بعد أقل من عشر سنوات، وقسم كبير منهم يتسرب في مرحلة ملاءمة التوقعات، وعندما يتضح لهم حجم الحلم وواقعه. ويؤدي هذا الأمر إلى مشكلة كبيرة لأنه في الوزارة يواجهون صعوبة، رغم مدى غرابة ذلك، في إشغال وظائف كثيرة».

وأضاف فرومير «إن مشكلتنا هي أننا نعرف كيف نخوض حرب إسرائيل في الخارج، ولكن عندما نصل إلى البلاد فإننا نستخدم خلال ضلالتنا المعنى العام وزارة المالية الأسلوب الدبلوماسي نفسه الذي نستخدمه جيدًا في الخارج، لكنه لا يحقق نتيجة هنا. ولم يكن هناك منذ أكثر من ستين عامًا نزاع عمل في وزارة الخارجية، وهذا يضر قدرتنا على رفع السفق من ناحية الحصول على موارد، ويضر بقدراتنا على تنفيذ المهام. ولم نعرف كيف نناقض عن أنفسنا ووصلنا إلى وضع تاكلت فيه رواتبنا بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪، والتاكل الهائل في ظروف خدمتنا أنشأ الفجوة الكبيرة بين صورتنا والواقع».

وأشار إلى أن حياة الدبلوماسي في دولة أجنبية تتطلب قضاء معظم المسببات خارج البيت والتنقل كثيرًا «وهنا يشمل الثمن الشخصي والعائلي الكبير الذي ندفعه. فعندما يتم إبلاغي بان علي السفر إلى طشقند، فإن هذا يعني زرم احتياجاتي الشخصية، وبيع السيارة، وإخراج الولد من المدرسة وفصلهم عن أصدقائهم والعائلة، وليس للمرة الأولى. ويتعين على الزوج أو الزوجة ترك مكان العمل وبدء حياة جديدة، غالبًا ما تكون في بيئة غير مريحة وبمستوى حياة أدنى بكثير مما هو موجود في إسرائيل».

ولفت فرومير إلى أنه قبل خمسين عامًا تم تشكيل لجنة وزارية بهدف تحديد شروط راتب الدبلوماسي الإسرائيلي في كل دولة وتوفير حلول. وأردف «لكن لم يتم تعديل هذه الحلول منذ عشرات السنين. فقد كان متبعًا، مثلاً، أن يعمل أحد الزوجين فقط، وهذا الوضع ليس قائمًا اليوم. ولم تعد هذه اللجنة الوزارية تعمل، إذ تحولت إلى لجنة مؤلفة من موظفي وزارة المالية الذين لا يعرفون ظروف الخدمة في خارج البلاد ولا يدركون التحديات».

راتب ضئيل

يعتبر الدبلوماسيون الإسرائيليون أن خدمتهم في البرازيل هي مثال جيد لتوضيح الواقع الذي يعيشونه. فهم يتقاضون رواتبهم بال دولار، ولكن يتم دفعه بالعمله المحلية. وفي الوقت ذاته، فإن راتبهم لم يرتفع منذ سنوات،

ولكن التضخم المالي في البرازيل يصل إلى ٦٪ في كل عام، وقال السفير إداد إن راتبه تاكل بحوالي ٣٠٪ خلال العامين الأخرين اللذين قضاها هناك.

وقال إداد «إن وضعي جيد نسبيًا، إذ ليس لدي أولاد صغار ومصاريف تعليم، ولدي أقدمية ٣٥ عامًا في الخدمة الخارجية، لكن قياسًا بي فإن لا أحدًا من الموظفين هنا ينهي ولاية كاملة. ويطلب جميعهم الانتقال إلى سفارة أخرى أو العودة إلى البلاد. ووزارة المالية تصبق في وجوهنا بكل بساطة. وهم ليس فقط لا يتعاملون مع مطالبنا بجدية وإنما ينشغلون بأمرؤ تافهة أيضًا. ويفترض أن تكون البرازيل مكانًا جذابًا، لكن الموظفين غير مستعدين للمجي هنا ليجوعوا. فالأسعار هنا جنونية. وعشية الألعاب الأولمبية، في العام المقبل، وصلت أسعار الفنادق إلى مبالغ خيالية. وأسعار المواد الغذائية ارتفعت بشكل كبير. فالجميع يشاهد في التلفاز الاحتجاجات والمظاهرات، وكل هذا على خلفية غلاء المعيشة. ماذا سنفعل؟ نجلس في برازيليا، العاصمة القفراء، ولا نتجول، ولا نعيش بمستوى عال، وبالكاد توجد بورتونا سيارة وليس بإمكاننا الذهاب إلى أماكن ترفيه».

وتبين أن راتب الدبلوماسي الإسرائيلي المبتدئ يقارب الخمسة آلاف شيكل. وبعد خمس سنوات ينخفض الراتب، لكن الدبلوماسي يحصل على إضافات يصل الراتب على أثرها إلى حوالي ستة آلاف شيكل. ويبقى في هذه الدرجة حوالي عشر سنوات، ويشدد فرومير على أن «هذه مبالغ أدنى من أي وظيفة أكاديمية أخرى في الوزارات المختلفة». من جانبه، يشير موظفو وزارة المالية إلى اتفاق الأجور مع العمالي، ووقفته الوزارة مع نقابة العمال العامة (الهستدروت) قبل عامين، وحصل موظفو الخارجية في إطاره على علاوة استثنائية، «علاوة الخدمة الخارجية»، والتي يمكن



مظاهرة لموظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية ضد تنظيم الشباك زيارتي نتنياهو إلى الصين وبولندا.

أن تصل نسبتها إلى ١٥٪ من الراتب، إضافة إلى منحة تميز في العمل تصل إلى ما بين ٢٪ و ٣٪ من الراتب. ويدعى المسؤولون في وزارة المالية أن متوسط الأجور في وزارة الخارجية يصل إلى ١٧ ألف شيكل، وهو من أعلى الأجور في القطاع العام.

ميزانية وزارة الخارجية

٠٪ من الميزانية العامة

قال فرومير إن «ميزانية وزارة الخارجية هي الأدنى من حيث نسبتها قياسًا بالميزانية الأمنية ومقارنة مع هذه النسبة في جميع دول العالم الغربي، وهذه الميزانية تشكل ٠٫٢٪ من الميزانية العامة، وأقل بأربعين ضعفًا من الميزانية الأمنية. وهذا يدل على سلم الأولويات وانعدام الفهم إلى أي مدى تشكل الشؤون الخارجية جزءًا من جهاز الأمن القومي». ويحاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، زئيف إلكين، الذي يعمل كوزير للخارجية بسبب عدم تعيين وزير كهذا، التوسط بين موظفي وزارته ووزارة المالية. وقال إلكين إن «معظم المطالب مبررة، والظروف ساءت مع مرور السنين، والرواتب التي تدفع اليوم ليست ملائمة لتكلفة الخدمة في خارج البلاد. ونشأ اليوم وضع يضطر فيه شبان كثيرون في الخدمة الخارجية إلى إحضار المال من البيت أو من ذويهم لكي يعاشوا. وخذ مثالًا السفارة في موسكو، التي زرتها قبل أسبوع. كانت هذه مدينة يطيب العيش فيها في الماضي، لكن اليوم ارتفع غلاء المعيشة بشكل هائل ولا أحد يريد أن يخدم فيها. وهناك مشكلة أخرى تتمثل بترك موظفين في الخدمة لصالح عالم الأعمال الخاص. والشخص الذي عمل عدة سنوات في الوزارة، وحصل على خبرة وعلاقات ومعرفة لغات، وأضرب مطلوبًا في عالم الأعمال. ونحن لن نتمكن أبداً من منافسة عالم الأعمال، لكن إذا لم يحسنوا ظروف العمل في الخدمة الخارجية، فإن التسرب سيتزايد».

الاسرائيلي المنتهز

إعداد: بلال ضاهر



مظاهرة لموظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية ضد تنظيم الشباك زيارتي نتنياهو إلى الصين وبولندا.

صراع على الصلاحيات

يواجه موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية صراعا على الصلاحيات، بعد إقامة وزارة العلاقات الدولية، التي يتولاها الوزير يوفال شتاينيتس، في أعقاب تشكيل حكومة نتنياهو الحالية وإقامة وزارة موازية بتأثير من الاتفاقيات الائتلافية. ولهذا السبب، فقد انتقلت ميزانية الإعلام من وزارة الخارجية إلى وزارة الإعلام، التي يتولاها رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت. وانتقلت ميزانية [يهودا الشتات] إلى وزارة شتاينيتس.

وقال فرومير «لا يوجد ممثل لذلك في العالم، فما هي وزارة الخارجية إن لم تكن الوزارة التي لديها صلاحيات إدارة العلاقات الخارجية؟ والحكومة، ببساطة، تلحق ضررا بمكانة الوزارة وقدرتها على العمل. هذه فضيحة. فمدير وزارة شتاينيتس، يوسي كوبرفاसर، التقى مع حلقات الوصل لوزارة الخارجية، وهم رؤساء المنظمات اليهودية الذين يقيمون علاقات معنا منذ سنين طويلة، ويقدم نفسه كتمثل عن الحكومة. وهم لا يدركون أنهم يتسببون بارتباك بالغ، والجانب الأخر لا يعرف دائما من يقف امامه ويتوقف عن الانتصا لنا».

وأضاف فرومير «إذا لم يحدث تقدم فإننا سنصعد التشويش في العمل. حتى الآن كنا نزيهين، ومنحنا الحكومة وزارة المالية حيزا للتفلس... لقد انتبهينا أن أداء دور الشاب اللطيف. ونحن نريد أن يتمكن المعوثون إلى خارج البلاد من تخطيط حياتهم، وأن يعرفوا ما إذا كان بإمكانهم إرسال أولادهم إلى الدورات التي يريدونها، وما إذا كان هناك مستقبل للزوجة الممنوعة غالبا من العمل، وتنتقل مبلغا ضئيلا للغاية بعد أن تنازلت عن مستقبل مهني وراتب قاعد. نحن نريد التوصل إلى اتفاق جماعي لأنه بعد خمس سنوات سيكون الوضع مزريا أكثر».

التأكد من عدم استخدام لوحة مفاتيح حاسوب لا سلكية، وفسرت ذلك بأنه «من أجل الحفاظ على أمن المعلومات».

أكثر من مليار وثيقة

ووفقا لمعطيات أرشيف الجيش الإسرائيلي، فإنه يحتفظ على رقوقه في حواسيبه بأكثر من مليار وثيقة، و٢٥٠ مليون صورة، و٨٠ ألف ساعة تسجيل لشبكات الاتصال العسكرية ومداولات هيئة الأركان العامة و ٣٠ ألف خريطة. وكل هذه مخزنة في ٤٥٠ ألف حاوية، وعشرة ملايين ملف و٣٥٠ تيرابايت من المواد الرقمية (ديجيتال).

وتحتوي هذه المواد على كافة مواد وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل. وأشارت «هآرتس» إلى أن غالبية هذه المواد مملة وتشمل توثيقًا للأعمال العادية التي تقوم بها وحدات الجيش الإسرائيلي. وقالت مديرة الأرشيف إنه إلى جانب ذلك «توجد لدينا كنوز الدولة وليس فقط وثائق الجيش ووزارة الدفاع». وأضافت، من أجل إضفاء أجواء غامضة، «إننا نجلس هنا على كنوز ليس بإمكان الجميع الاطلاع عليها».

وأشارت الصحفية إلى أن قسما من هذه «الكنوز» تعرض للتلف بسبب إهمال وحدات مختلفة في الجيش الإسرائيلي، لم تحرص على الحفاظ على المواد وإيداعها في الأرشيف العسكري. وأحد الأمثلة على ذلك هو وثائق متعلقة بتنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. وقد فوجئ مندوبون عن الأرشيف تم استدعاؤهم إلى مواقع المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية في القطاع عندما اكتشفوا وجود حاوية كبيرة مليئة بالنفايات والوثائق الكثيرة التي وثقت نشاط الجيش طوال عشرات السنين من الاحتلال للقطاع.

«بإمكان ياسر عرفات أيضا الاطلاع على المواد»!

بالإمكان الاطلاع على مواد الأرشيف فقط في حال الحصول

على تصريح من «طاقم الكشف» الخاضع للرقابة العسكرية والذي يحتم الحفاظ على وثائق من شأن الكشف عنها أن يشكل خطرا على أمن إسرائيل، وعلاقتها الخارجية أو المس بخصوصية الفرد. والمواد المصنفة كسرية بشكل خاص يتم البحث بشأن الاطلاع عليها في «لجنة الاطلاع على مواد محدودة». وقد تمتد الفترة ما بين تقديم طب وبين تلقي دعوة للاطلاع على مواد كهذه، في غرفة يتم عرض المواد فيها على شاشة حاسوب، إلى عدة شهور.

وقالت مديرة أرشيف الجيش الإسرائيلي ألون إن الموظفين ليسوا مدنيين في هذا التشديد. وأوضحت أنه «لدينا ٣٦ وظيفه إضافية إلى ١٦ جنديية. ولل مقارنة فقط، ففي المكتبة الوطنية يعمل ٥٦٠ موظفا ولديهم خمسة ملايين ملف فقط. وفي العالم الواسع، أرشيفات مثلنا، تحصل بهدوء على ٢٥٠ موظفا».

ويعرض الأرشيف قسما ضئيلا جدا من الوثائق التي لديه في موقعه الإلكتروني وفي صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك». وفي رده على سؤال، قال طاقم الأرشيف إنه يسمح للمواطنين العرب في إسرائيل بالاطلاع على المواد في أرشيف الجيش الإسرائيلي.

وقال أحد كبار الموظفين في الأرشيف إنه «لا يوجد تمييز لدينا. فعندما نفتح المواد للاطلاع عليها، بإمكان أي مواطن مشاهدتها، وحتى ياسر عرفات، إذا ما قام من بين الاموات، بإمكانه الحضور إلى غرفة المشاهدة هنا. ويوجد الآن عربي في غرفة المشاهدة، وهو يكتب رسالة دكتوراه هنا». وأضاف موظف آخر أن الامتخبارات السورية مدعوة، فيما تفاخرت مديرة الأرشيف بالقول «إننا نعمل مع [قناة الجزيرة] أيضا».

وقال الموظف الكبير إن الفلسطينيي يستخدمون أرشيف الجيش الإسرائيلي أيضا «ونحن نرؤد وثائق تستخدم في دعوى عرب المناطق [المحتلة]، مثلا إذا كانت هناك حاجة لإبانت أن حدثا ما وقع أو لم يقع».

الحريديم يسخنون الملف الاجتماعي عقب استبعادهم من الحكومة!

«مواقف حزبي الحريديم ما زالت تميل نحو اليمين لكن الحزبين يؤيدان حكومات وسط في حال تلبية مطالبهما في الناحية الدينية»



الحريديم في إسرائيل، تموضع في اليمين.

من جهة أخرى يحاول حزب شاس، برئاسة درعي، بوجوده في صفوف المعارضة الآن، أن يرفع شعارات العدالة الاجتماعية والدفاع عن الشرائح الاجتماعية الضعيفة. وهذا الموقف يعبر درعي بصمدق عن مواقف حزبه، الذي يؤيد بشكل مبدي دولة الرفاه. لأن هذا الأمر يتلادم مع جمهور ناخبي شاس الذي ينتمي بغالبية الساحقة إلى الطبقات الفقيرة وما دون المتوسطة.

ولذلك فإن درعي أطلق مؤخرًا تصريحات ترمي إلى تسخين الملف الاجتماعي، وفي سياق خطاب في الكنيست، تعقيبًا على الميزانية العامة للعامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤، التي شملت ضرائب اقتصادية ستتضرر منها بالأساس الشرائح الضعيفة. تسأل درعي: «ألا ينبغي على الجمهور الحريدي والجمهور العربي الأكثر المتضررين من الميزانية أن يطمعوا أولادهم؟ سنضطر إلى الذهاب إلى محكمة لاهاي [الدولية]. إنكم تنتهكون حقوق الإنسان بأقصى صورة ممكنة».

وهناك قضية أخرى مرتبطة بالحريديم والعرب، وهي أن هذين الجمهورين لا يؤيدان الخدمة العسكرية والخدمة الوطنية أو المدنية. وفيما تسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى فرض الخدمة العسكرية والوطنية على الحريديم، فإن التوجه هو مواصلة إعفاء العرب من هذه الخدمة. وعموماً فإن كلا الجمهورين يعارضان هذه الخدمة. كل من منطقاته وأسبابه. وأعلن قادة الجمهور الحريدي أنهم لن يوافقوا على خدمة شبانهم في الجيش وأنهم سيسلمون في دراستهم في المعاهد الدينية بدلا من ذلك، كما هي الحال منذ تأسيس إسرائيل.

وترافق هذا الموقف ظاهرة تتكرر في الشارع الحريدي، وهي قيام شبان حريديم بمهاجمة وتهديد الجنود الحريديم ومطالبتهم بالخروج من الخدمة العسكرية.

وذكرت صحيفة «هارتس»، قبل أسبوعين تقريبا، أن الجيش الإسرائيلي توجه إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، مطالبا بأن تعمل الشرطة من أجل القبض على المسؤولين عن مهاجمة وتهديد الجنود الحريديم.

ويشار إلى أن مئات الحريديم تجندوا للجيش طوال الأعوام الماضية. لكن هذه الخدمة كانت تطوعية. وما يثير غضب الحريديم الآن هو أن الحكومة تسعى إلى تجنيدهم من خلال سن قانون بهذا الخصوص. ويأتي ذلك بعد مطالبة حزب «يوجد مستقبل» بتجديد الحريديم. وهذا الموضوع هو أحد بنود الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود الحاكم و«يوجد مستقبل»، ويستند قانون تجنيد الحريديم إلى توصيات لجنة وزارية، برئاسة الوزير يعقوب بيرى من «يوجد مستقبل»، والتي قررت أن يتم تجنيد الشبان الحريديم من سن ٢٢ عاما، وإعفاء ٢٠٪ من الحريديم من هذه الخدمة.

ديمغرافيا الحريديم

يعتبر تعريف المجتمع الحريدي في إسرائيل تعداداه أحد المواضيع التي تثير اهتماما بالغا بشكل عام، ولدى الباحثين وصناع القرار بشكل خاص. فهذا المجتمع متنوع في تركيبته، وهناك الأشكناز والسفاراديم، وهناك الـ «حسيديم» (أي الوريغين) والليتوانيين، وطلاب المعاهد الدينية وأصحاب الحرف. وعمليا فإنه توجد داخل المجتمع الحريدي «تناقضات كثيرة لدرجة أنه يصعب تعريف من هو الحريدي»، وفقا لدراسة حديثة صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

رغم ذلك فإن هذا الجمهور معروف تقريبا، من خلال لباسه وتمسكه بشدة بالعقائد والفروض التي تنص عليها الشريعة اليهودية، وأيضا من خلال تصويت غالبية العظمى لأحزاب بعينها. هي الأحزاب الحريدية. وتشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي للعام ٢٠٠٩، واستندت فيها إلى إحصائيات العام ٢٠٠٩، وقال هذا المكتب إن نسبة الحريديم بين مجمل سكان إسرائيل، أي اليهود والعرب، تتصل في العام ٢٠٠٩ إلى ٤٠٪. وكانت نسبة الحريديم ٥٩٪ من اليهود فوق سن ٢٠ عاما في العام ٢٠٠٢. وهذا يعني أن النمو الطبيعي لدى الحريديم بين أبناء سن ٢٠ عاما فما فوق، بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، كان ٥٧٪ بينما كانت النسبة العامة لهذا النمو لدى اليهود في إسرائيل ١٣٪.

ونشر مكتب الإحصاء المركزي، العام الماضي، إحصائيات تتعلق بعدد سكان إسرائيل المتوقع في العام ٢٠٠٩. واستندت فيها إلى إحصائيات العام ٢٠٠٩. وقال هذا المكتب إن نسبة الحريديم بين مجمل سكان إسرائيل، أي اليهود والعرب، تتصل في العام ٢٠٠٩ إلى ٤٠٪. وتتوقع هذه الإحصائيات أن يكون معدل إنجاب المرأة اليهودية غير الحريدية ٣ أولاد، والمرأة العربية ٣٫٥ ولد، بينما سيصل لدى المرأة الحريدية إلى ٧ أولاد.

إلى حل الدولتين، ويعارض الانسحاب من القدس الشرقية وحل الدولة الواحدة الثنائية القومية وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. لكن شاس يؤيد مواصلة البناء في المستوطنات كما أنه يؤيد ضم المنطقة ج، في الضفة الغربية إلى إسرائيل. ويعارض هذا الحزب انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.

أما كتلة «يهود هتورا» فإن موقفها ليس واضحا من عدة قضايا، مثل حل الدولتين والدولة الثنائية القومية وضم مناطق «ج» ومواصلة البناء في المستوطنات والانسحاب من الجولان. لكنها تعارض الانسحاب من القدس الشرقية، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

درعي رئيسا لشاس

يعتبر أرييه درعي، رئيس حزب شاس السابق ووزير الداخلية الأسبق، أحد أبرز القيادات في شاس. وقد تمكن شاس تحت قيادة درعي من الحصول على ١٧ نائبا في الكنيست، وهو أكبر عدد حصل عليه في تاريخه. وفي العام ٢٠٠٢ دخل درعي إلى السجن بعد إدانته بتهم فساد، وخرج منه في العام ٢٠٠٢. وأعلن درعي، في تشرين الأول ٢٠١٢ وعشية الانتخابات العامة، عن عودته إلى صفوف حزب شاس وأصبح واحدا من بين رؤساء الحزب الثلاثة، إلى جانب رئيس الحزب حينذاك، إيلي يشاي ووزير الإسكان، أريئيل أتياس. وعين الرئيس الروحي لحركة شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، درعي رئيسا لحزب شاس، في أيار الفائت.

ويخيل للكثيرين أن مواقف درعي أكثر يسارية من مواقف يشاي، الذي عبر خلال ولايته في رئاسة الحزب عن مواقف يمينية بالغة التشدد، وخاصة في مجال الاستيطان في القدس الشرقية، الذي كان ضمن صلاحياته كوزير للداخلية. لكن ينبغي الإشارة إلى أن حزب شاس، الذي تولى يشاي رئاسته في العام ٢٠٠٠، تحرك نحو اليمين، مثلما تحرك معظم المجتمع والأحزاب في إسرائيل نحو اليمين، في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

رغم ذلك، فإن درعي ليس أقل يمينية من يشاي أو غيره من قيادة شاس. فقد أكد درعي، في مقابلة أجراها معه موقع «كيكار هشبثا» الإلكتروني الحريدي، أنه عارض اتفاق أوسلو منذ اللحظة الأولى، لأنه مليء بالثغرات الأمنية، وأضاف أنه تحدث حول الموضوع، قبيل التصويت على الاتفاق في الحكومة، مع رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، يهود باراك، الذي قال له إن اتفاق أوسلو مليء بالشقوق «مثل الجبنة السويسرية».

ووفقا لدرعي فإنه أبلغ الحاخام يوسف بموقفه وأوصى بأن يصوت وزراء شاس ضد الاتفاق، وأشار إلى موقف باراك، لكن يوسف قال له إن رئيس الحكومة في حينه، إسحاق رابين، هو «رئيس هيئة أركان أيضا وعلينا مساعدته»، وتقرر أن يمتنع وزراء شاس عن التصويت بدلا من معارضة الاتفاق.

كذلك امتنع نواب شاس عن التصويت لدى طرح الاتفاق على الهيئة العامة للكنيست، ويتهم اليمين الإسرائيلي حزب شاس، ودرعي شخصيا، بالتعاون مع رابين من أجل تمرير اتفاق أوسلو، وذلك لأن نواب هذا الحزب لم يعارضوا الاتفاق.

وقال درعي إنه يعارض، اليوم أيضا، السلام مع العرب ويعارض قيام دولة فلسطينية، لكن «من دون أن نسحب ضد التيار العالمي». وأكد أن بالإمكان إجراء مفاوضات وعملية سياسية.

وقال درعي لموقع «القناة السابعة» الإلكتروني اليميني «إننا نؤيد مساعدة السلطة [الفلسطينية] من الناحية الاقتصادية، لكن لا ينبغي توقيع اتفاقيات معها». وتساءل: «هل ما زال أوسلو قائما بعد توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة؟»

الحريديم والعرب: العدالة الاجتماعية والخدمة الأمنية

رغم مواقف شاس اليمينية، إلا أن لهذا الحزب حضورا معينا بين الأقلية العربية في إسرائيل. وينبع هذا الحضور من أن هذا الحزب يتولى، في معظم الأحيان، حقيبة الداخلية. وقد كان درعي أول سياسي إسرائيلي يحضر إلى قرية أبو غوش مؤخرا من أجل التنديد واستنكار اعتداء «تدفيع الثمن» الذي نفذه يهود متطرفون في القرية من خلال تخريب ٢٨ سيارة وكتابة شعارات عنصرية بينها «العرب إلى الخارج». وصرح درعي خلال الزيارة لأبو غوش بأن اعتداءات المتطرفين اليهود «تذكر لنا نازيين».

قلما يصل الصراع العلماني - الديني في إسرائيل إلى درجة عالية من التوتر، مثلما حدث بعد الانتخابات العامة الأخيرة، التي جرت في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣. وأسفرت عن بقاء الحريديم، الممثلين في حزبي شاس و«يهود هتورا»، خارج الائتلاف الحكومي، وذلك على خلفية معارضة حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد بالأساس، وانضمام حزب «البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت إليه، المشاركة في ائتلاف حكومي يكون الحريديم جزءا منه.

لكن هذه ليست هي المرة الأولى التي لا يشارك فيها الحريديم في الائتلاف الحكومي. فحزب شاس لم يشارك في حكومة أريئيل شارون الثانية، التي تشكلت في العام ٢٠٠٣. لكن كتلة «يهود هتورا» شاركت في هذه الحكومة. والمثير في الأمر، أنه شارك في هذه الحكومة حزب شيني، الذي كان يرأسه يوسف لبيد، والد يائير لبيد. وقد شن لبيد الأب، الذي كان يتولى منصب وزير العدل، هجمات كاسحة ضد الحريديم عموما، وضد حزب شاس خصوصا.

ويشار إلى أن يوسف ويائير لبيد هما بالأساس صحافيان. وعندما كان يتولى الأب منصب الوزير قال في مقابلة أجراها معه ابنه الصحافي: «إننا ضد من يحول الدين، ومن يحول الرب، إلى رجل المحاسبة خاصة، وضد من يستخدم الدين كي يكسب المال أو يبني قوته».

وهاجم لبيد الأب بأقواله هذه الحريديم كافة. لكنه ركز هجومه على حزب شاس، الذي يمثل السفاراديم، أي اليهود الشرقيين، وقال لابنه، في المقابلة نفسها: «إذا كنت غاضبا على أحد، فإنني غاضب على أولئك الذين يصنعون الفصل في البلاد بين الأشكناز والسفاراديم، وأنا لا أرى فرقا بينهم، ومن يفعل من هذا [الفصل] نهجا سياسيا فإنه شخص كرهه في نظري، وما أريده هو أن تكون جميعا إسرائيليين، لا أشكناز ولا سفاراديم، فقد جئنا لتكون إسرائيليين، وهناك أشخاص يحولون هذا الموضوع إلى كنز سياسي». كذلك فإن كتلة «يهود هتورا» لم تشارك في حكومات في الماضي، وبينها حكومة إيهود أولمرت، التي امتدت ولايتها من بداية العام ٢٠٠٦ وحتى بداية العام ٢٠٠٩.

و«يهود هتورا» مؤلفة من الحزبين الحريديين «أغودات يسرائيل» و«ديغل هتورا». وحزب «ديغل هتورا» هو حزب جديد نسبيا، تأسس في العام ١٩٨٨، بينما حزب «أغودات يسرائيل» هو حزب قديم وشارك في الحكومة المؤقتة التي تشكلت كأول حكومة بعد قيام إسرائيل. ولم يشارك هذا الحزب في جميع الحكومات قبل تشكيل كتلة «يهود هتورا».

زيادة ميزانية الحريديم زغم إبعادهم عن الحكومة

يمكن القول إن حصول شاس و«يهود هتورا» على ميزانيات لمؤسساتها هو أحد أهم الأسباب التي كانت تدفعها إلى الانضمام إلى الحكومة. ولذلك فإن إصرار حزبي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» على الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو الحالية شريطة عدم ضم الحريديم إليها، يبدو أنه سيلحق ضرا بالمواسم الحريدية، وهي بالأساس مؤسسات تعليم خاصة بهذا المجتمع.

لكن على الرغم من بقاء الحريديم خارج الحكومة، إلا أن مؤسساتهم لم تتضرر ماليًا، أو الأوصح القول إنها لم تتضرر بالشكل المتوقع. وتبين، مؤخرا، أن حزب «البيت اليهودي»، الذي يمثل التيار الصهيوني - الديني، قرر تحسين علاقته مع الحريديم، خاصة في أعقاب ضغوط مارسها حاخامو الصهيونية - الدينية على قيادة هذا الحزب، من خلال خفض التلقيحات المخطط لها في ميزانيات الوسط الحريدي. كذلك شكل هذا الحزب طاقما خاصا للوساطة «بشكل سري» بين الحريديم وحزب «يوجد مستقبل».

وقال قياديون في «البيت اليهودي» إنه «لا يمكن بجرة سكني تقليص كافة الميزانيات والامتيازات التي حصل عليها الحريديم طوال الأعوام الماضية. وقرر الحزب ألا يسمح بالسن بعالم التوراة [أي المعاهد الدينية اليهودية] وعدم السماح بترك عائلات حريدية كثيرة تعتاش على مخصصات ضمان الدخل فقط»، إن يحصل كل طالب في هذه المعاهد على مخصصات شهرية أيضا.

وتتراس الطاقم الخاص برئيسة كتلة «البيت اليهودي» في الكنيست، عضو الكنيست أيليت شاكيد، التي تعقد لقاءات متواصلة مع مندوبين عن «يوجد مستقبل» من جهة، ومع عضو الكنيست موشيه غافني ويعقوب أشير من جهة «يهود هتورا» من الجهة الأخرى. وتهدف هذه الاتصالات إلى منع تقليصات كبيرة في ميزانيات المؤسسات الحريدية.

وبعد إقرار الميزانية العامة الإسرائيلية، التي وضعها وزير المالية لبيد، تبين أن ميزانية شبكة «معين هينوخ»، وهي جهاز التعليم الخاص بحزب «شاس»، قد ارتفعت في العام الحالي بنسبة ٤٨٪، من ٣٥٦ مليون شيكل إلى ٥٢٧ مليون شيكل، وذلك مقابل ارتفاع ميزانية وزارة التربية والتعليم كلها بنسبة ١٢٪. كذلك تم رفع ميزانية شبكة التعليم المستقلة التابعة لحزب «أغودات يسرائيل» بنسبة ١٨٪، من ١٫٠٦ مليار شيكل إلى ١٫٣٦ مليار شيكل.

وليس هذا وحسب، فقد أظهرت تقارير وزارة التربية والتعليم اختفاء مبلغ مليوني شيكل في شبكة التعليم التابعة لحزب شاس، وتفعيل وتمويل مدارس لا تمتلك تصريحا من الوزارة، ودفع رواتب وهمية لمستخدمين غير موجودين، وتشغيل ١٦٠٠ زوج، ووفقا لوسائل الإعلام الإسرائيلية فإن العجز المالي في ميزانية شبكة «معين هينوخ» بلغ ١٤٠ مليون شيكل في العام ٢٠١١، كما يتبين الآن، وأن الحكومة سدت هذا العجز كله.

مواقف الحريديم السياسية

تميل الأحزاب الحريدية عادة نحو يمين الخريطة السياسية الإسرائيلية، وخاصة في القضايا الدينية والاجتماعية المحافظة، وفي المجال السياسي أيضا، مثل العلاقات الخارجية والصراع العربي - الإسرائيلي، لكنها قد تؤيد قرارات حكومات وسط سياسية، إلا أن هذا يجب أن يكون مشروطا بتلبية مطالب الحريديم في الناحية الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالشؤون السياسية، تخضع الأحزاب الحريدية لقرارات قياداتها الروحية، أي كبار الحاخامين في كل حزب. وهؤلاء الحاخامون يتخذون قراراتهم السياسية وفقا لعدة معايير، بينها مدى استجابة رئيس الحكومة لمطالبهم المالية والمتعلقة بالتشريعات الدينية العامة في إسرائيل، والتوجه السياسي لرئيس الحكومة، مثل تأييد أو معارضة مفاوضات مع الفلسطينيين أو إطلاق سراح أسرى وما إلى ذلك، وإذا كان رئيس الحكومة يستجيب لمطالب الحريديم فإنهم قد يدعمون قراراته السياسية.

ويتبين من تصريحات وأداء قادة حزب شاس، في الأعوام الأخيرة، أن هذا الحزب يؤيد تحفظ المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية من أجل التوصل

استطلاع جديد:

نحو ٩٠٪ من عرب الداخل يعتقدون أن مصادرة الأراضي في النقب هي استمرار للنكبة والترحيل في ١٩٤٨

أجرت وحدة الاستطلاعات في «مركز مدى الكرمل» - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا - بإشراف د. عاص أطرش، استطلاعا جديدا حول موضوع هدم البيوت ومصادرة الأراضي في النقب وفقا لما بات يعرف بـ «مخطط برافر».

وقد تم اختيار عينة عشوائية من جمهور البالغين (١٨ عاما فما فوق) في المجتمع العربي في إسرائيل، وذلك من خلال اللجوء إلى طريقة السحب متعددة المراحل، حيث تم بناء عينة طبقية عنقودية منتظمة بحجم ٥٢٣ مستطلا ثم اختيار حجمها إحصائياً بدرجة ثقة ٩٥٪ وبنسبة خطأ محتملة لا تزيد عن ٥٪. وقد أجري الاستطلاع في شهر أيار ٢٠١٣.

من أهم نتائج الاستطلاع أن ٨٥٫٦٪ من المستطلعين يعرفون أو على اطلاع على قضية هدم البيوت ومصادرة أراض من النقب. وعند قياس رأي المبحوثين في مدى تضامن الجماهير العربية مع القضية، دلت النتائج على أن ٢٢٫٧٪ من المبحوثين يعتقدون أن الجماهير العربية تضامنت بمدى عال حتى حال جدا مع أهالي النقب في هذه القضية، بينما يقول ٢٨٫٥٪ إن الجماهير العربية تضامنت بمدى متوسط، ويقول ٢٢٫٩٪ إن الجماهير العربية تضامنت بصورة منخفضة، و١٦٫٦٪ يعتقدون أن الجماهير العربية تضامنت بمدى منخفض جدا. ويقدر ٦٫٣٪ من المستطلعين أن الجماهير العربية لم تضامنت مع هذه القضية، ولم يعز ٣٫٢٪ عن رأيهم في ذلك.

وفي الانتقال من التقديرات العامة إلى الموقف الشخصي وتضامن المبحوث نفسه مع هذه القضية، تبين أن نسب التضامن مع قضية هدم البيوت ومصادرة أراض من النقب كانت أعلى من التقديرات العامة. فقد قال ٦٥٪ إنهم تضامنوا بمدى عال حتى حال جدا مع هذه القضية، وقال ٢٢٫٢٪ إنهم تضامنوا بمدى متوسط، وأجاب ٨٫٦٪ أنهم يتضامنون بمدى منخفض حتى منخفض جدا، و ٢٫٩٪ قالوا إنهم لا يتضامنون بتاتا مع هذه القضية.

وبالنسبة للسؤال حول المقولات التي تحاول أن تفسر قضية هدم البيوت ومصادرة أراض من النقب، فقد أظهرت النتائج أن ٨٨٫١٪ من المستطلعين أبدوا موافقة بين متوسطة حتى عالية جدا على مقولة «هذه الظاهرة هي استمرار لسياسة مصادرة الأراضي العربية في إسرائيل»، وأبدى ٨٫٧٪ من المستطلعين موافقة متوسطة حتى عالية جدا على مقولة أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا للوجود العربي في النقب، ووافق بنفس المدى الذي ذكر سابقا ٨٫٩٣٪ من المبحوثين على مقولة أن «هذه الظاهرة هي استمرار للنكبة وترحيل الفلسطينيين العام ١٩٤٨». كذلك وافق ٩٣٫٣٪ من المستطلعين على مقولة أن هدم ومصادرة أراض من النقب يشكلان تهديدا للوجود العربي في كل أنحاء البلاد.

على صعيد آخر، حيا فرع «عدالة» في النقب الموقف الموحد الذي وقفه أعضاء الكنيست العرب لدى طرح مذكرة قانون «مخطط برافر» على جدول أعمال الكنيست، وذلك من خلال قيامهم بتزويق مذكرة القانون من على منصة البرلمان الإسرائيلي.

وقال فرع «عدالة»، في بيان حمل توقيع مديره د. ثابت أبو راس، إن من رأى الموقف المتحدي لنوابنا بتزويقهم مذكرة القانون من على منبر الكنيست لا بد إلا أن يفخر بالموقف ونوابنا.

وأضاف: لقد انتابنا شعور جيد بأن قيادتنا تتصرف كقيادة شعب وليس كقيادة أحزاب. إن حكومة إسرائيل تشدد الخناق على الأقلية الفلسطينية وخاصة في كل ما يتعلق بقضايا الأرض والتخطيط، وجاء الرد ملائما لتقديم اقتراح المصادرة والتجسير لعرب النقب. وفي الأعوام الأخيرة أصبحت ظاهرة هدم البيوت حالة يومية واكتفينا بردة فعل طفيفة لم تلتق المؤسسة الإسرائيلية. وجاءت ردة فعل أعضاء الكنيست العرب في وقتها متحدية «الديمقراطية» الإسرائيلية لأنه لا ديمقراطية بدون حقوق إنسان وحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ولا يمكن استغلال ديكتاتورية الأغلبية اليهودية من أجل سحق الأقلية الفلسطينية، والمراقب لاقتراحات القوانين المقدمة للكنيست يلاحظ أن الحكومة والكنيست ضامنا قدما في تكريس تهويد الحيز على حساب المواطنين العرب. ولا تكفي الحكومة الإسرائيلية بخمسين قانونا عنصريا سنتها منذ إقامة الدولة بل تضرر الآن لتقسيم اقتراح «الدولة القومية» وبموجبه ستعطب الأولوية «للإهودية» في المعادلة غير الأخلاقية بشأن تعريف إسرائيل كدولة «يهودية - ديمقراطية».

وتابع البيان: إن قانون برافر يتضمن بنودا عنصرية واضحة وأهمها أنه يغلّق مناطق معينة في النقب أمام عرب المنطقة. فأول مرة يتم إغلاق مناطق معينة في إسرائيل لا لأسباب أمنية وإنما على أرضية إثنية. ولأول مرة منذ النكبة في العام ١٩٤٨ يتم التخطيط لهدم قرى عربية وبناء قرى يهودية مكانها، مثل ما يخطط للقرية غير المعترف بها أم الحيران وبناء البلدة اليهودية حيران. ولأول مرة يتم اقتراح قانون خاص بالأقلية العربية وبشكل مباشر ويعتبر مدخلا لإنهاء موضوع مهجري الداخل. وهذه الأمور مجتمعة كافية لا تصف النظام الإسرائيلي بالأبارتهايد. ولذلك نحن بحاجة إلى الانتقال للمرحلة القادمة في تصدينا لسياسة إسرائيل العنصرية تجاه الأقلية الفلسطينية. ونحن بحاجة لتغيير الخطاب القائم إلى خطاب جديد متحد أكثر للسياسة القائمة، يكون في أساسه الحديث عن النظام الإسرائيلي كنظام يتدهور نحو الأبارتهايد.

وختم البيان: إن العالم يثق معنا. وقد صدرت قرارات دولية عن البرلمان الأوروبي وعن لجنة مكافحة التمييز العنصري في الأمم المتحدة. وعشرات السفراء والحقوقيين والصحافيين الأجانب يؤمنون النقب شهريا ويفطون أخباره ويلحقون تطورات مخطط برافر. إن النقب بحاجة إلى أبناء شعبنا في الجليل والمثلث ومدن الساحل. النقب نادانا في السابق وينادينا جميعا فهل نستجيب للنداء؟ تجية إلى أعضاء الكنيست العرب على تميزيقهم مذكرة القانون. ونحن بحاجة إلى الاستمرار والتصعيد، كي نثبت أن هناك من النقب إلى وادي عارة والجليل شعبا واحدا يتصدى ويصمد أمام الرياح الإسرائيلية العنصرية.

«**تدفيـع الثمن**» - «**تنظيم غير قانوني**» لا «**تنظيم إرهابي**»!

إسرائيل الرسمية، المستوطنون ومحاربة الإرهاب اليهودي!

***حسابات ائتلافية تضع المستوطنين وممثليهم (في الكنيست والحكومة) في رأس المعادلة، وقلق**

من تضرر صورة إسرائيل دوليا، بالإضافة إلى مواقف "مبدئية" متسامحة، تمخضت عن رسالة واضحة:

ثمة اعتبارات ومصالح أكثر أهمية من شن حرب جدية ضد الإرهاب اليهودي.!

عشرات المستوطنين القاعدة العسكرية في محاولة لمنع إخلاء وحدات استيطانية في بؤرة استيطانية مجاورة وقاموا، خلال ذلك، بإعطاب عدد من الناقلات العسكرية. وفي أعقاب الضجة الجماهيرية التي أثارها اعتداء المستوطنين هذا، اقترح وزير الأمن الداخلي، إسحق أهرونوفيتش، سوية مع وزير العدل آنذاك، يعقوب نئمان، اتخاذ جملة من الإجراءات ضد هؤلاء، من بينها الإعلان عنهم تنظيمًا إرهابيا. لكن رئيس الحكومة، نتنياهو، رفض الاقتراح وادأه.

ومع انضمام تسيبي ليفني إلى الحكومة الجديدة وتسلمها حقيبة العدل، وتزامن ذلك مع اتساع وتزايد اعتداءات "تدفيـع الثمن"، سواء في المناطق الفلسطينية أو في داخل إسرائيل، عاد طرح الاقتراح على جدول أعمال الحكومة، بتوصية من جهاز "الشاباك" وبدعم من الوزراء مشييه يعلون (الدفاع) وإسحاق أهرونوفيتش (الأمن الداخلي)، إضافة إلى ليفني نفسها. كما علم، أيضا، أن المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، "لم ير مانعا من اعتبار أفعال منظمة تدفيـع الثمن أعمالا إرهابية".

ورغم ذلك، بقي نتيناهو على موقفه المعارض لهذا الاقتراح، وخاصة على خلفية الضغوطات الشديدة التي مارسها المستوطنون وقياداتهم في الضفة الغربية وممثلوهم في الساحة السياسية ـ الحزبية في إسرائيل، فضلا عن الكنيست والحكومة، وفي مقدمتهم حزب "البيت اليهودي" وأعضاء بارزون في حزبه هو ("الليكود") وآخرون، ولأن الإعلان عن تنظيم ما "تنظيمًا إرهابيا" بموجب "أمر منع الإرهاب" ينبغي أن يتم، طبقا للقانون، بقرار تتخذه الحكومة، فقد امتنع نتيناهو عن طرح الموضوع على الحكومة للتصويت عليه، تلافيا للأزمة الائتلافية التي كان من المرجح أن تخلقها خطوة كهذه. وللتعويض عن ذلك، وبغية الاستجابة لمطالبات عددة، من جهات مختلفة تجاه حكومة إسرئيل، وافق وزير الدفاع والقيام بذلك، رغم عدم لزومه قانونيا، في محاولة منه لاستغلال الأمر وجني ما أمكن من ثماره السياسية ـ الحزبية، خارجيا وداخليا، من خلال الظهور كمن يتحمل "مسؤولية رسمية"، يرفض "تدفيـع الثمن" الإرهابية ويسعى إلى محاربتها!

لكن ما نقلته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عما دار في مداوات المجلس الوزاري المقلص حول الموضوع يلقي ضوءا كاشفا على حقيقة رأي نتيناهو وموقفه المبدئي من "تدفيـع الثمن" وممارساتها، فقد نقلت هذه عن أحد الوزراء الذين شاركوا في تلك المداوالت (التي وصفت بانها "سريضة") أن نتيناهو "علل معارضته الإعلان عن نشطاء تدفيـع الثمن تنظيمًا إرهابيا بالقول إنه لا يجوز مقارنة هذه بمنظمات إرهابية مثل حماس أو الجهاد الإسلامي"!

وأضاف ذلك الوزير إن نتيناهو قال، أيضا، إنه "إذا كان الإعلان عن نشطاء تدفيـع الثمن تنظيمًا إرهابيا خطوة صحيحة من الزاوية الإسرائيلية الداخلية، فإنها ستكون بمثابة خطأ كبير من زاوية المجتمع الدولي"، موضحا أن "إعلانا كهذا من شأنه أن يسبب ضررا جسيما لصورة إسرائيل وسمعتها، وأن يعيق ويعزز حملات نزع الشرعية عنها وأن يشجع أطرافا مختلفة في العالم على المماثلة بين أعمال تدفيـع الثمن وبين إطلاق الكذافات أو العمليات التفجيرية التي تنفذها حماس ضد أهداف إسرائيلية"!!! أما "الضرر الجسيم المحتمل على صورة إسرائيل وسمعتها" فيتمثل في أن إعلانا كهذا سيشكل إقرارا إسرائيليا رسميا بوجود تنظيم إرهابي يهودي ناشط في إسرائيل!

بين "المحظور" و "الإرهابي" بون شناسع!

لو ذهب الطاقم الوزاري المقلص إلى تبني رأي يعلون وليفني وأهرونوفيتش وكوهين وقرر الإعلان عن هذه المنظمة تنظيمًا إرهابيا، لكان أتاح المجال للعمل، الأمني والقضائي، ضده وضد أعضائه على أساس "أمر منع الإرهاب" وبموجبه، مما يعني تخويل الجهات المختصة، أمنيا وقضائيا، صلاحيات واسعة في محاربة هذا التنظيم الإرهابي وأعضائه، بما في ذلك تمكينها من اعتقال هؤلاء لفترات طويلة جدا وإخضاعهم لأوامر اعتقال إداري واتخاذ إجراءات أخرى أكثر صرامة وحدة وتأثيرا ضدهم، فضلا عن تمكين المحاكم من توقيع عقوبة السجن لمدة

٢٠ عاما على كل من يـدان بالنشاط في إطار التنظيم ولمدة خمس سنوات على كل من يـدان بالعضوية في التنظيم. وقد يكون صحيحا، من الناحية النظرية، ما قاله وزير الدفاع يعلون بأن إعلان منظمة "تدفيـع الثمن" تنظيمًا محظورا (غير قانوني) «سيمتج الجهات المختصة أدوات عديدة وأكثر جدية لمواجهة هذه الظاهرة المرفوضة»، بما فيها تخويل جهاز "الشاباك»، الشرطة والنيابة العامة اعتقال أعضاء هذه المنظمة ونشاطها لفترات زمنية أطول مما يتيحها القانون الجنائي عادة، منهم من التقاء محامين خلال التحقيق معهم، اعتالهم حتى انتهاء الإجراءات القضائية بحقهم، الحجز على ممتلكات أو أموال، بما فيها حسابات بنكية، تابعة للتنظيم أو لأي من أعضائه، فضلا عن تخويل المحاكم إنزال عقوبات أكثر شدة بحقهم، وبموجب ما قاله يعلون، فإن هذه الإجراءات ستطال ليس مرتكبي الأفعال العدوانية الإجرامية المباشرين فحسب، بل كل من يبررها أيديولوجيا، يروج لها ويساهم في تمويلها.

لكن إعلان وزير الدفاع هنا يأتي بموجب «أنظمة الطوارئ» الانتدابية (من العام ١٩٤٥). وهذا يضع الجهات المختصة المناط بها مراقبة ومحاربة هذه العصابات، وفي مقدمتها «الشاباك» والشرطة، أمام معضلات جدية في مجال التطبيق. المعضلة الأولى والأساسية هي التعريف القانوني الذي تضعه المادة ٨٤ من هذه «الأنظمة»، لـ «تنظيم ممنوع» (محظور) غير قانوني)، وهو: «كل مجموعة من الأشخاص، سواء كانوا منظمين أم لم يكونوا، وأيا يكن أسماها (إن كان لها اسم)، توصي، تحرض أو تشجع، في دستورها أو في دعايتها، واحدا من الأعمال غير المسموحة التالية.....، وهنا تعدد هذه المادة سلسلة من الأفعال غير المسموحة» التي تتسعى إلى ضرب دستور إسرائيل أو حكومة إسرائيل بقوة الذراع أو بالعنف، التسبب بكارثة أو تحقير، أو تحريض على الكراهية تجاه حكومة إسرائيل أو أحد وزرائها في مهمته الرسمية، إتلاف ممتلكات تابعة لحكومة إسرائيل، أو المس بها، وتنفيذ أعمال إرهابية موجهة ضد حكومة إسرائيل أو ضد عامليها.

وهنا، ليس من الواضح كيف سيطبق «الشاباك» هذا النص، علما بأن تدفيـع الثمن» هي عبارة عن عصابات لا تمارس اعتداءاتها الإرهابية، أساسا، ضد الحكومة أو ممتلكاتها أو عامليها (قوات الأمن هنا، تحديدا)، بل ضد الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية وداخل إسرائيل، ناهيك عن أن هذه العصابات غير منظمة، لا مكاتب لها، لا حسابات بنكية ولا مقرات ولا قيادة» معروفة.

أما المعضلة الأخرى فهي ـ كما يقول الخبراء ـ الصعوبة الفائقة التي تعترض مهمة «الشاباك»، تحديدا، في جمع معلومات استخباراتية عن النشاط وممارساتهم، على خلفية كون الغالبية الساحقة من هؤلاء في سن الـ ٢٠ عاما، بالمتوسط، يتعلمون في المدارس الدينية ذاتها، تربط بينهم علاقات صداقة وزمالة وثيقة وثيقة جدا، مما يجعل تجنيد عملاء من بينهم مهمة صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة، فضلا عن اعتراف أي منهم على نشاطه آخرين خلال التحقيقات قد يكون شبه مستحيل.

وقد أكد هذا التقييم، أيضا، النائب السابق لرئيس جهاز «الشاباك»، إسحاق ايلان، الذي تحدث في مؤتمر العمل الاستخباراتي عقد في «معهد أبحاث الأمن القومي» في شهر أيار الماضي، فقد تحدث ايلان (اشغل في «الشاباك»، أيضا، رئيس قسم التحقيقات ورئيس «قسم شؤون إسرائيل والأجانب» المسؤول عن محاربة الإرهاب بين اليهود، وأنهى مهامه في الجهاز قبل نحو عام واحد) عن أنشطة الأمن القوائي الرامية إلى إحباط محاولات تنفيذ عمليات تفجيرية في داخل إسرائيل، وتطرق في معرض ذلك، إلى «عدم نجاح» جهاز الشاباك في إحباط اعتداءات نشطاء «تدفيـع الثمن»، في الضفة الغربية أولا، ثم في داخل إسرائيل أيضا، فقال إن «السبب الرئيس يكمن في التزام نشطاء اليمين الصمت خلال التحقيقات معهم وفي صعوبة تجنيد العملاء بينهم»! واعتبر ايلان إن «الوسائل القضائية المستخدمة ضد هؤلاء النشطاء لا تتلاءم مع الواقع الحالي»!

واعتبر أحد المحللين الإسرائيليين إن قرار المجلس الوزاري المقلص وقرار وزير الدفاع الإعلان عن "تدفيـع الثمن" "تنظيمًا غير قانوني" هو بمثابة "استمرار مدو يسجله بضع عشرات من الشبان، متوسط أعمارهم ١٨ عاما، على جهاز الأمن العام / الشاباك، لهذا الجهاز القادر على العثور على أجدد العبري في غضون الثواني العشر التي انتقل خلالها من مخبأ إلى آخر في غرة المكتظة ثم توجيه صاروخ نحوه، لم يفلح في غضون السنوات الخمس الأخيرة في اجتثاث البوابة الداخلي واضطر إلى مطالبة الحكومة بمزيد من الوسائل الفعالة، لكنها ردتته خائبا"!

هدم المنازل العربية يستلزم خطة جماعية تستند إلى ركيزتين: منع الهدم وإعادة البناء

بقلم: علي حيدر (*)

ليس هناك هناك أقرب إلى موت إنسان من هدم بيته أو منزله عنوة، وإخراجه منه مظلوماً ومقهوراً ومكسوراً، والأنكى والأصعب من ذلك أن تقوم الدولة ونظامها القضائي والقانوني الجائر والمتعنت بإضفاء الشرعية على عملية الهدم.

وقد صدق الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش حين قال: «البيوت تُقتل كما تُقتل سكانها».
لقد انقضت الشرطة، قبل نحو أسبوعين، على بيت عائلة الحاج سعيد أبو شرقية، وهي من قرية عرعة في المثلث، حيث قامت بإخراج الوالدين المسنّين والأبناء والأطفال من البيت الذي بني على أرض العائلة منذ حوالي ٤٥ عاماً، وهدمت البيت بشكل كامل، مما جعله كومة من الركام. وهذا بعد أن خاضت العائلة على مدار سنوات نضالاً مستمراً أمام المحاكم ومؤسسات التخطيط والتنظيم للمصادقة على البيت والحصول على ترخيص، ودفعت الغرامات الكثيرة، كما سجن الأخ سبع سنوات لرفضه هدم بيته بيده.

إن بيت عائلة أبو شرقية هو بيت قديم، يقع على الشارع الرئيسي في وادي عارة، في موقع استراتيجي، وهو بيت امتاز بجمالية معمارية عربية فلسطينية، ولعملية هدمه دلالات ومعانٍ كثيرة ومتعددة. ومن نافلة القول إنه في الوقت الذي كانت عائلة أبو شرقية تناضل للحفاظ على بيتها، قامت الدولة ببناء العديد من المستوطنات على مقربة من المنزل لليهود فقط، ومن المخطئ إقامة مدينة «حورشيم» لليهود المترمّتين على مقربة من ركام البيت، مما يعزز الأمر بأن سياسة الحكومة الواضحة هي هدم بيوت العرب والسيطرة على ما تبقى من أراضيهم، وبناء بيوت لليهود والاهتمام برفاهيتهم.

من جهة أخرى فإن عملية الهدم، وبالرغم عن كونها قانونية بحسب القانون الإسرائيلي الذي يخدم الأغلبية اليهودية، إلا أنها تندعم أيا من القيم الأخلاقية، بل وتتناقض وتتنافى وحرية الإنسان وحقه الأساس في امتلاك ماؤى يديه، يضمن كرامته وأمنه كإنسان، كما تتنافى مع كل الأعراف والمواثيق الدولية على حدّ سواء.

كما هو معروف للجميع، فإن هذا البيت ليس البيت الأول الذي يهدم في السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني (قريتا العراقيب وغير في النقب أصبحتا رمزاً للمصود)، لكن توقّعت هدمه وأسلوب الهدم، ولموقع البيت وتاريخيته دلالات رمزية وأبعاد عميقة، ذات مؤشرات واضحة حول ملاحج المرحلة القادمة، وخصوصاً أن هناك الآلاف من البيوت العربية المهددة بالهدم، والتي أرغم أصحابها على دفع الغرامات الكبيرة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

إن عملية الهدم أتت في سياق سياسي مضطرب ومتوتر بين الدولة والمجتمع الفلسطيني في الداخل، على خلفية المصادقة على «مخطط براقف»، الهداف إلى مصادرة واقتلاع المجتمع العربي في النقب والسيطرة على أراضيه وتهويدها. أضف إلى ذلك أن البلاد تشهد أعمالاً عنصرية متواترة يقوم بها الإزهابيون المنتمون إلى منظمة «تاغ حجير» (تدفيـع الثمن) العنصرية وتشمل اعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وكتابة الشعارات العنصرية وحرق السيارات والاعتداء على الممتلكات والناس، ناهيك عن إحياء مشاريع القوانين العنصرية ومحاولة المصادقة عليها في الكنيست، وبالموازاة فإن عمليات هدم المنازل مستمرة في النقب، الجليل، المثلث ومدن الساحل، وكان آخرها إخلاء أهالي عتّير في النقب من خيامهم.

إن هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة، والرامية إلى السيطرة على الأرض إلى جانب تقليل نسبة العرب في البلاد والتضييق عليهم والمعس بشريعة وجودهم، تخلق واقعاً مريباً ومعقداً، وتحديات جديدة تحتاج إلى قيادة عربية جماعية موحدة وقادرة على العمل الجماعي والمشارك، تعمل من أجل التغيير المنشود بعزم ومثابرة، من أجل الصمود والتحصي وتحقيق النتائج العملية والملموسة ونيل الحقوق الكاملة التي يطمح إليها المجتمع العربي.

كما يجب على القيادة في جميع المستويات أن تفكر بشكل عمق وإستراتيجي وأن تراجع وسائل النضال التي استُخدمت واستُخفّت،

لتستحدث وسائل وآليات نضال جديدة وتواجه في المرحلة الراهنة وفي ضلها الاعتماد على الذات الجماعية، صاحبة الرؤية والأهداف الواضحة.

إن قضية هدم المنازل تستوجب وضع خطة مواجهة إستراتيجية تستند إلى ركيزتين هما: منع الهدم وإعادة البناء. ولقد أحسن رؤساء المجالس في منطقة وادي عارة صنعاً عندما تناذوا وأعلنوا الإضراب الشامل في المنطقة، وبمشاركة أعضاء البرلمان وبعض ممثلي المجتمع المدني والأهالي، الذين اعترضوا على الشارع الرئيسي، وأعلنوا الاستمرار في النضال في الأيام القادمة. ومع ذلك، فإن المطلوب من قيادات المجتمع العربي القطرية العمل في عدة مستويات منها: إقامة هيئة مختصين وخبراء ومنتخبين لحماية الأرض والمسكن، بحيث تضع خطة إستراتيجية للبيوت بشكل كامل، مما جعله كومة من الركام.

إقامة لجان شعبية محلية ولوائية تمتاز بسرعة الحركة والمرونة في العمل، لتتصدى لعمليات الهدم وإعادة الإعمار.

إقامة صندوق وطني عربي يُسمى «صندوق الأرض والمسكن» يعمل على مساعدة العائلات المنكوبة، ويساهم في وضع البرامج الركنية والنشاطات لحماية الأرض والمسكن.

توسيع التكافل والتضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وخصوصاً فيما يتعلق بمساندة أهل في النقب ومنع عمليات الهدم وإعادة الإعمار.

إقامة صندوق وطني عربي يُسمى «صندوق الأرض والمسكن» يعمل على مساعدة العائلات المنكوبة، ويساهم في وضع البرامج والفعاليات والنشاطات لحماية الأرض والمسكن.

توسيع التكافل والتضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وخصوصاً فيما يتعلق بمساندة أهل في النقب ومنع عمليات الهدم وإعادة الإعمار.

إقامة صندوق وطني عربي يُسمى «صندوق الأرض والمسكن» يعمل على مساعدة العائلات المنكوبة، ويساهم في وضع البرامج والفعاليات والنشاطات لحماية الأرض والمسكن.

توسيع التكافل والتضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وخصوصاً فيما يتعلق بمساندة أهل في النقب ومنع عمليات الهدم وإعادة الإعمار.

إقامة صندوق وطني عربي يُسمى «صندوق الأرض والمسكن» يعمل على مساعدة العائلات المنكوبة، ويساهم في وضع البرامج والفعاليات والنشاطات لحماية الأرض والمسكن.

توسيع عملية الاحتجاج والمقاومة عن طريق إجراء التظاهرات والاعتصامات بشكل مستمر، وبذلك تُحقّق عملية التوعية والتعبئة الجماهيرية. كما يجب الإعلان عن إضراب شامل وجذي ذي تأثير على جميع مرافق الدولة.

العمل على إقامة لجنة خبراء محليين ودوليين تستمع وتوثّق جميع قضايا الهدم والمصادرة، أسبائياً، سيربورتها والمعيقات النبوية التي تفرضها الدولة على عمليات البناء.

التوجه إلى الوزارات الحكومية ومطالبتها والضغط عليها من أجل تجسيد عمليات الهدم وإيجاد حلول مقبولة على المجتمع العربي. كما يتعين وضع إستراتيجية إعلامية، وخصوصاً استعمال وسائل الاتصال الحديثة والشبكات الاجتماعية.

وضع لافتات وملصقات وإصدار نشرات وكتيّبات باللغتين العربية والعبرية وتوزيعها على مفترقات الطرق، من أجل إسماع صوتنا للمجتمع اليهودي من جهة، ومن أجل تعبئة وحشد الجماهير العربية من جهة ثانية.

١٠. إن الهدف الرئيس الذي نصبو إليه هو تغيير سياسات الحكومة وتغيير عقلية المؤسسة وتحولها من النظر إلى العرب كأعداء يجب التضييق عليهم، إلى مواطنين متساوين، لأن الاستمرار والتصعيد من قبل الحكومة سوف يقود إلى مواجهة عنيفة، وهناك عناصر في الحكومة تريد استدراجنا إليها، ولذلك يجب علينا أن نقوم بنضال منهجي ومستمر وسلمي وناجع يضمن صمودنا وحماية حقوقنا.

ومما يبعث الأمل أن عملية الاعتصام السلمي، التي جرت على شارع وادي عارة، والتي أدت إلى إغلاق الشارع من جميع الاتجاهات، أخذت النساء وخصوصا المسنات، والشباب دوراً فعالاً وهاماً فيها. كما تحبّت لافتات توضح عدالة القضية ورفض المعتصمون استدراج الشرطة والقوات الخاصة لهم نحو العنف.

ومما استحوذ على التقدير هو السماح لسيارات الإسعاف فقط بالعبور وتسهيل عبورها، وتظيف الشارع من بقايا اللافتات، وهذا ينم عن عمق الانتماء إلى المكان، والاحتجاج الحضاري، الذي يهدف إلى النجاح في تحقيق الأهداف.

ومن الجدير بالذكر أنه حصل نقاش ديمقراطي وحزّ في خيمة الاعتصام وتفكير جماعي أخذ الأهالي والسكان دور اللاعب المركزي فيه، وجرت عملية مساءلة القيادات ومصارحتها بشأن ضرورة تجديد وتغيير وتحديث وسائل النضال.

^[*] محام ومدبر مشارك لـ «سيكوي- الجمعية من أجل تكافؤ الفرص في إسرائيل».

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي